جامعة عمار ثليجي– الأغواط
كليه الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العنوان:

جدلية التعاون والنزاع في العلاقات الدولية

2020/2011

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب:
جنيدي معمر

إشراف الدكتور:
– بن اسماعيل زكرياء

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الصفة
د.خليفي رابح	رئيسا
أ.مولاي مرزوق	مناقشا
د.بن اسماعيل زكرياء	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية :2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي جعل الشكر مفتاحا لذكره، والصلاة والسلام على خير خلقه ، نبيه الصادق الأمين وآله وصحبه الطيبين الطاهرين الميامين.

فقد من الله سبحانه وتعالى علينا بإتمام هذه الدراسة ، فإنه

ليشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ

بن اسماعيل زكريا الذي قبل أن يكون مشرفا على هذه الرسالة، وعلى الاهتمام الذي أولاه في سبيل ظهور هذا البحث بالمظهر اللائق جزاه الله عنا وعمن ينتفع بعمله خير جزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل

على تفضلهم بالاطلاع على هذه المذكرة، فلهم مني خالص الشكر وعميق التقدير

،ولهم من الله خير ثواب كما نتقدم بالشكر

إلى كل الزملاء الاصدقاء

نظير المساعدات التي قدموها لنا في سبيل إخراج

هذه المذكرة في أبهى حلة

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار

...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز.

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب ...أمي الحنون

إلى من كانت لي سندا وشجعتني لأصل إلى النجاح إلى زوجتي العزيزة وإلى بناتي سجود و أنفال و فاطمة الزهراء، و إلى أهلي كل واحد باسمه وخاصة الأختان نسيبة و حنان و اخوتي: (أحميده، عبد المجيد ،ياسين) إلى من مهدو الطريق أمامي للوصول إلى ذروة العلم أساتذتي الأفاضل .

والشكر موصول لكل من ساعدني لإنجاز هذه الرسالة من قريب أو من بعيد بالكثير أو القليل بالدعاء أو الابتسامة.

معمر

فهرس المحتويات

كلمة شكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ- ط
الفصل الأول: التعاون الدولي	
المبحث الأول: ماهية التعاون الدولي	11
1/ المطلب الاول: مفهوم التعاون الدولي	11
اولا: تعريف التعاون الدولي لغة	11
ثانيا: تعريف التعاون الدولي اصطلاحا	13
ثالثا: المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التعاون الدولي	14
2/المطلب الثاني: نشأة وتطور التعاون الدولي	16
أولا : ظروف نشأته	16
ثانيا : التعاون الدولي في ظل المعطيات الدولية الجديدة	19
3/ المطلب الثالث: شروط واهداف التعاون الدولي	22
أولا: فروع شروط تعاون شمال جنوب	22
ثانيا: الاهداف الجديدة للتعاون الدولي	23
المبحث الثاني: منطلقات النظرية لفهم أسباب التعاون الدولي (الواقعية ، الليبرالية ، الوظيفية ، البنائية)	**24**
1/ المطلب الاول: المدرسة الواقعية	25
2/ المطلب الثاني: المدرسة الليبيرالية	29
3/المطلب الثالث: المدرسة الوظيفية	37
4/ المطلب الرابع: المدرسة البنائية	41
*نموذج عن التعاون الدولي(التعاون الروسي-الصيني لمواجهة الهيمنة الامريكية)	50

الفصل الثاني: النزاع الدولي	
المبحث الاول: ماهية النزاع الدولي	**53**
1/ المطلب الاول: مفهوم النزاع الدولي	53
أولا: تعريف النزاع الدولي	53
2/المطلب الثاني: انواع النزاع الدولي	55
3/المطلب الثالث: تمييز النزاع عن المفاهيم ذات الصلة	56
المبحث الثاني: تحليل النزاع الدولي	**60**
المطلب الاول: مستويات النزاع الدولي	**60**
أولا: مسالة تحديد مستويات التحليل في العلاقات الدولية	60
ثانيا: الفرد كسبب للنزاع	61
ثالثا: الدولة كسبب للنزاع	68
رابعا: النظام الدولي كسبب للنزاع	73
المطلب الثاني: النزاعات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة	78
أولا: الوضع العام للنزاعات في فترة مابعد نهاية الحرب الباردة	79
ثانيا: خصائص النزاعات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة	80
نموذج عن النزاع الدولي(النزاع الامريكي- الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي)	85
الخاتمة	**91**
ملخص الدراسة	**94-93**
قائمة المراجع	99-96

مقدمة

مقدمة:

إن العالم الحديث وكانعكاس لتطور الحاصل في وسائل واساليب السلم والنزاع، أضحى موضوع فهم الأسباب مسألة بالغة الاهمية نظرا لانعكاساتها السلبية والايجابية على الاستقرار العالمي، وتهديدها لمختلف أشكال الحياة على الكوكب بفعل الأنواع الجديدة من الأسلحة التي تحمل مخاطر شديدة الأمر الذي يحتم انتهاج أساليب في السلم للحيلولة دون وقوع النزاعات أصلا.

هذه الغاية تقتضي فهما افضل للايتيولوجيا التي تقف وراء حدوث النزاعات و المبادرات التي تتم على مستوى عالمي، لذلك جاء بحثنا هذا لمحاولة رصد مختلف جوانب هذه الظاهرة، من خلال رصد أطروحات أهم مقاربات الدولية في الحقل العلاقات الدولية بخصوص موضوع السلم والنزاع.

هذا الموضوع يحاول اسقاط مختلف الاستبصارات والاسهامات والمفاهيم التي تزودنا بها الاتجاهات النظرية الجديدة في حقل العلاقات الدولية بخصوص السلم والنزاع ذات الطابع الدولي بشكل يتقيد مع الاطار الزمني، فترة ما بعد الحرب الباردة، والغرض من هذا المسعى البحثي الوقوف عند نقاط قوة كل اتجاه من تلك ذات الصلة بموضوع الدراسة بصدد تقديم أفضل حول الايثيولوجيا التي تقف وراء حدوث السلم وانتشار النزاعات ذات الطابع الدولي.

تحقيق هذا المسعى يقتضي الوقوف في مستوى أول على اطار مفهوماتي، نخرج من خلاله بتعريف دقيق لمفهوم التعاون الدولي ومفهوم النزاع الدولي، وتمييزه عن المفاهيم ذات الصلة، ونقف أيضا عند مسألة تحديد مجالات السلم ، والتي نعتقد أنها تأسس لتفسير جزئي لتباينات القائمة بين الأطر النظرية المختلفة حول المستوى الذي يوفر أقوى التفسيرات التي تساعد على فهم أفضل لموضوع التعاون والنزاع، وأخيرا التعرض لخصائص النزاعات الدولية وشروط التعاون في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

- المقصود بالنظريات الجديدة في هذا البحث هي تلك المندرجة ضمن المداخل النظرية للواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة، الماركسية الجديدة، البنائية والوظيفية، ولقد تم ترتيبها كرونولوجيا، مع التأكيد على أن هذا المسعى البحثي ذو طابع استعراضي وليس حصري لكل الاتجاهات الجديدة.

أهداف الدراسة:

تهدف دراسة موضوع التعاون والنزاع الدولي ما بعد الحرب الباردة إلى إبراز أهم النقاط المتمثلة فيما يلي:

- توضيح الإطار المفاهيمي للتعاون والنزاع الدولي ما بعد نهاية الحرب الباردة.
- دراسة أهم النظريات المفسرة للتعاون والنزاع الدولي ما بعد نهاية الحرب الباردة.
- فحص مختلف المضامين النظرية والمفاهيمية المتعلقة بالتعاون الدولي مع عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنزاع الدولي ما بعد نهاية الحرب الباردة.

أهمية الدراسة:

يعد التعاون و النزاع الدولي حالة دراسية محورية ضمن نطاق الاهتمامات الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية، بالنظر إلى الاعتبارات المتعلقة بآثارها الهامة على استقرار العالم المعاصر، ومن ثم أهمية البحث للوصول إلى أفضل السبل لإدارة هذه النزاعات و إحلال التعاون الدولي.

وعلى الرغم من تعدد البحوث التي اهتمت بدراسة التعاون والنزاع الدولي في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، لاسيما الإثنية منها إلا أنها تميل إلى تركيز في غالبيتها على دراسة نماذج وحلات تعاونية نزاعية في مختلف مناطق العالم. وعادة ما تصرف هذه البحوث النظر عن طروحات الأوساط النظرية، رغم العلاقة التي لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث الظاهرة التعاونية التنازعية.

لقد جاء هذا البحث متجاوزا الطروحات العملية التطبيقية لدراسة النماذج والحالات محاولا رصد اسهامات وافتراضات من الطروحات النظرية المهتمة بموضوع التعاون والنزاع، وعلى ضوء ما توفره هذه الاتجاهات الجديدة نحاول تفسير تعاونات ونزاعات ما بعد نهاية الحرب الباردة، والخلوص إلى تقييم دقيق وموضوعي حول نقاط قوة التفسيرات المطروحة من قبل كل الاتجاهات.

الأهمية الأخرى لهذا المسعى البحثي تكمن في تضمنه لأهم الاتجاهات النظرية الجديدة في حقل العلاقات الدولية ناهيك عن التيارات الفرعية داخل كل اتجاه وفقا لتيبولوجيا بسيطة ودقيقة ، إضافة إلى احتوائه على عديد الأفكار المفاهيم الجديدة، قلما وجدت في المراجع العربية، وهو ما يجعل من هذا العمل مفيدا ليس فقط لدارس التعاون والنزاع الدولي وإنما أيضا في دراسة نظريات السياسة والعلاقات الدولية.

ومن جهة أخرى، الحداثة النسبية لموضوع الدراسة ، واعتمادها على قائمة من المراجع اصب في اطار الاهمية الموضوعية لهذا المسعى البحثي.

مبررات الدراسة:

لقد وقع اختياري لموضوع للتعاون والنزاع الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة لمعطيات عديدة ذاتية وأخرى موضوعية.

1/ المبررات الذاتية:

- هي تلك المتعلقة أساسا برغبة في البحث في موضوع محوري في العلاقات الدولية، يميل لتركيز على الجوانب النظرية للتعاون والنزاع الدولي المعاصر، والتي أفضل أن تكون مجال تخصصي مستقبلا مع إيماني المسبق بصعوبة الإحاطة بالجوانب النظرية لموضوع في مستوى شمولية التعاون والنزاع الدولي.

- كما أن لي رغبة ملحة في المساهمة ولو بالقدر اليسير في تغطية العجز الكبير الذي يعاني منه الباحث في الجوانب النظرية لواحد من أهم الاهتمامات الأساسية في حقل العلاقات الدولية ، ولقد كانت لي تجارب سابقة في البحث في بعض الجوانب النظرية وعانيت كثيرا من نقص المصادر المتخصصة باللغة العربية.

2/ المبررات الموضوعية:

- تكمن أساسا في أهمية الموضوع وحداثته النسبية، أهمية الموضوع كما سبقت الإشارة تكمن في رصده بإسهامات وافتراضات لأغلب الاتجاهات النظرية الجديدة في حقل العلاقات الدولية بخصوص التعاون والنزاع ومحاولة إسقاط هذه التصورات والمفاهيم على ما بعد الحرب الباردة بشكل يمكن من خلاله فهم الإيتولوجيا التي تقف وراء حدوث وانتشار النزاعات والتعاون في العالم ومن ثم إمكانية معالجتها بمعرفة أسبابها، هذه العوامل جميعا شجعتني على دخول هذه المغامرة البحثية أملا في تغطية ناجحة للموضوع ولو نسبيا.

الدراسات السابقة:

تتطلب اي دراسة بحثية اجراء عملية مسح للدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة الامر الذي يساهم في تقديم تصور سليم للباحث حول موضوعه و من اهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع التعاون و النزاع في العلاقات الدولية نذكر:

1/مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية للطالبتين :امال عبد اللطيف و نوال رمضاني بعنوان "**التعاون الدولي في مجال مكافحة التغييرات المناخية** – "الاتحاد الاوروبي نموذجا" سنة 2017".

2/**كتاب النظرية في العلاقات الدولية**، للدكتور ناصيف يوسف حتي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط 1، 1985، حيث تكلم فيه عن تطور دراسات العلاقات الدولية ومنه إلى الحوارات في

دراسته وانتقل النظريات حيث اتبع تصنيف ستانلي هوفمن حيث تحدث عن النزاع في العلاقات الدولية بكل فصوله من مفهوم ومراحل وسماته ومصادره وتصنيفاته.

3/ **كتاب النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،** جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، ترجمة د. وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، ديسمبر 1985، ط1، بيروت لبنان، يشير جيمس روزينيو الذي يبعد من أشهر أساتذة العلاقات الدولية المعاصرين في دراسة صادرة 1980م، تحت عنوان دراسة الاعتماد المتبادل إلى أن كتاب النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية أجمعت المعاهد و الجامعات الأمريكية على أن هذا الكتاب أكثر الكتب شمولية وأكاديمية في مجال العلاقات الدولية، ويقدم الكتاب السياسة الدولية على أنها أعقد كثيرا من مجرد كونها مجموعة من الخدع التي يتهم رجل الشارع السياسة بها، وله أولوية لصناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، والمجتمع الغربي عامة.

المشكلة البحثية :

يتمحور موضوع هدا المسعى البحثي حول الاشكالية التالية:

- **إلى أي مدى وفقت الاتجاهات النظرية الكلاسيكية والجديدة في تزويدنا بفهم شامل للتعاون والنزاع في العلاقات الدولية ما بعد نهاية الحرب الباردة ؟**

للإجابة على هذه الاشكالية نطرح الفرضيات الاتية:

1-ما مفهوم التعاون النزاع الدولي وماهي اشكالية تحديد مستوى التحليل، وما أهم خصائص التعاون والنزاع ما بعد نهاية الحرب الباردة؟

2-ما هي المفاهيم والتصورات واسهامات الاتجاهات النظرية الجديدة ذات صلة بموضوع الدراسة ومدى مطابقتها لنماذج واقعية من التعاون والنزاع ما بعد نهاية الحرب الباردة؟

3-ما مكانة وأهمية الاسهامات الفكرية الجديدة لفهم وتفسير التعاون والنزاعات الدولية المعاصرة؟

حدود الدراسة:

كأي دراسة علمية لابد لنا من التقيد بحدود زمنية معينة فكانت حدود دراستنا قد حصرت بالإطار الزمني في فترة ما بعد الحرب الباردة اي من 2011الى2020، يعد موضوعا حديثا نسبيا حيث ظهور أشكال من التعاون والنزاعات والتفاعلات الدولية أكثرا تعقيدا اقتضت إدخال متغيرات وعناصر تحليله في البحوث الأكاديمية، مثل تلك المتعلقة بأهمية عناصر الأهمية، الجندر والمحصلات الاجتماعية للوصول إلى فهم أفضل لعوامل حدوث التصادم والتعاون داخليا ودوليا.

أدوات الدراسة:

إن مصداقية البحوث و نتائجها و قيمتها العلمية مرتبط بالاختيار السليم للطرق و الادوات التي تمتلك الشروط العلمية و المنهجية من اجل الوصول الى اهدافها المسطرة.

أ/ **الاطار المفاهيمي**: و نقصد به الكلمات المفتاحية لمشروع البحث، و سوف نقوم **بتعريفها اجرائيا:**

- ✓ **التعاون الدولي**: هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من اجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة و في سبيل تحقيق الامن و السلم الدوليين و مواجهة التحديات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الامنية.
- ✓ **النزاع الدولي**: يعرف النزاع الدولي على انه الخلاف الذي يقوم بين اشخاص القانون الدولي العام حول موضوع قانوني او سياسي او اقتصادي او.....الخ.
- ✓ **العلاقات الدولية**: هي تفاعلات تتميز بان اطرافها او وحداتها السلوكية هي وحدات دولية ، و حينما نذكر كلمة دولية فان ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول، و هي

الصورة النمطية او الكلاسيكية التي كان ينظر بها في العقود الماضية ، و هي تفاعلات ثنائية الاوجه او تفاعلات ذات نمطين النمط الاول تعاوني و النمط الثاني هو نمط صراعي، و هذا الاخير هو الغالب على التفاعلات الدولية بالرغم من محاولة الدول اخفاء او التنكر لهذه الحقيقة .

ب/ الاطار المنهجي:

المقاربة المنهجية:

طبيعة هذا الموضوع وربطه لجوانب نظرية بأمثلة واقعية متباينة حتما علينا تبني مقاربة منهجية تركيبية تشكل أهم أسسها المناهج التالية:

منهج التحليل النظمي:

سبب ذلك ينبع من حاجتنا إلى تحليل النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة والوقوف على التحولات التي عرفها هذا النظام ذات الصلة بالأشكال الجديدة من التفاعلات والنزاعات الدولية ، ومن ثم أهمية دراسة الظاهرة التعاونية التنازعية في إطار واحد هو النظام الدولي المعاصر.

المنهج الوصفي:

تم اعتماد المنهج الوصفي بشكل واضح لدى قيامنا بمسح مختلف الاسهامات والاستبسارات التي تزودنا الاتجاهات النظرية الجديدة في سياق تفسيرها للتعاون والنزاع الدولي، ويظهر بشكل أكثر تحديدا لدى قيامنا بعرض المفاهيم والاقتباسات المباشرة من اعمال بعض الباحثين.

المنهج الاستنباطي:

اسهامات بعض الاتجاهات النظرية كانت جزء من اطر تحليلية عامة وشاملة ووردت في سياقات مختلفة جدا، لقد كان لزاما علينا استخدام المنهج الاستنباطي لاستنتاج وانتقاء الطروحات ذات الصلة بموضوعنا، وربطها بالاطار الزمني لموضوع الدراسة فترة ما بعد الحرب الباردة.

هذا بالإضافة إلى اعتماد على بعض المناهج الأخرى بشكل ثانوي لعل أهمها:

المنهج التاريخي:

من أجل إلقاء الضوء على مختلف مراحل تطور القضايا التعاونية التنازعية خلال مراحل مختلفة على المستويين العلمي والأكاديمي.

صعوبات الدراسة:

- تجدر الاشارة الى العراقيل التي واجهت انجاز هذا البحث وهي بشكل خاص أهمية موضوع البحث في مقابل امكانات البحث، ونتيجة لطغيان الطابع النظري على مختلف جوانب هذا الموضوع، فقد واجهنا اشكالية نقص المراجع خصوصا بلغة البحث، حاولنا تغطية هذا البحث بالاستعانة بالمراجع باللغة الأجنبية وهو ما طرح لنا مشاكل اضافية اثرت في عمر انجاز هذا البحث.

- إن العنوان الذي تناولته موضوع جديد اي انه لم يسبق تناوله من قبل الا قلة قليلة تعد على الاصابع.

-كانت أغلب المعلومات متوفرة على شكل مقالات.

تقسيمات الدراسة:

محتوى البحث

من خلال فصلين ،كل فصل بمبحثين ،كل مبحث بمطلبين على الاقل، سنحاول تغطية هدا الموضوع حيث خصصنا :

الفصل الاول: و الذي هو الفصل التمهيدي ،حيث تطرقنا فيه اشكالية الدراسة و اعتباراتها اذ قمنا من خلاله بطرح المشكلة البحثية و كذا فرضاتها، و حدودها و عرض اسباب او مبررات اختيار الموضوع، بالإضافة الى اهمية و اهداف الدراسة، ومنه الى ادوات الدراسة حيث تطرقنا الى الاطار المنهجي و كذا عرض لبعض الدراسات السابقة و منه الى صعوبات الدراسة.

الفصل الثاني : يتناول التعاون الدولي و الدي قمنا من خلاله بمعرفة ماهية التعاون الدولي بتعريفه بالإضافة لعرض المفاهيم ذات الصلة، و منه الى نشأة و تطور التعاون الدولي، و انتقلنا بعدها الى شروط و اهداف التعاون الدولي ، و اخيرا قمنا بعرض النظريات التابعة له من واقعية ليبرالية وظيفية بنائية و ختمنا الفصل بعرضنا لنموذج عن التعاون.

الفصل الثالث : يتعلق بالنزاع الدولي حيث تم فيه عرض كل ما يتعلق بالنزاع من مفهوم و انواع و عرض المفاهيم ذات الصلة ، و كذا مستويات تحليل النزاع في العلاقات الدولية وصولا الى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة و ختمها كذلك بنموذج عن النزاع.

– و في الاخير الخاتمة و هي عبارة عن استنتاج عام للدراسة.

الفصل الاول:

التعاون الدولي

المبحث الأول: ماهية التعاون الدولي

ان فكرة التعاون فكرة قديمة تمتد جذورها لظهور الانسان، واكتشافه حاجته لأخيه الانسان، الأمر الذي أدى لبروز الجماعة ثم الدولة، بل ان الشعور بالحاجة امتد للدول التي ايقنت ضرورة تنظيم علاقات فيما بينها خاصة بعد الحربين العالميتين وصوحبت بتطوير وسائل المواصلات وتقريب المسافات، وزادت من اعتماد الدول على بعضها البعض، إذ بات من المفروض عليها تكثيف الجهود والاعتماد على التعاون بينها تحقيقا للمنافع المشتركة.

المطلب الأول: مفهوم التعاون الدولي

أولا: تعريف التعاون الدولي لغة

هو العون المتبادل أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين وهذا هو المعنى العام لكلمة التعاون، يقال "تعاون القوم أي عاون بعضهم بعضا"، "واستعان فلان فلانا، أي طلب منه العون".

أما مصطلح "دولي" فيستخدم بوصفه حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الدول.

كما يعرف على أنه: تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين أو نفع مشترك وهو المعنى الذي ورد في المبادئ والمثل الدينية والذي يفهم منه التضافر المشترك بين شخصين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة كقوله تعالى:" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان..."(سورة المائدة الآية 02)، كما قال صلى الله عليه وسلم: "**الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه**".

والترجمة الفرنسية لها هي "coopération" وترجمتها الانجليزية "cooperation" والمصدر اللاتيني لها هو "cum opéeratie" ويفيد العمل سويا[1].

وتعتبر كلمة دولي في المجال القانوني عن الدولة، كما تشير الى تغير في بيئة الموضوع وإجرائه وجوهره في ستينات القرن العشرين، ويلاحظ أن المتغيرات الحاصلة مؤخرا تستوجب إعادة النظر في كلمة دولي المتجهة أصلا نحو الدولة إذا ما أريد إدراك التطورات الراهنة في المجتمع الدولي وظهور فواعل عالمية بإمكانها إحباط حتى السياسات المالية للدول القوية، فالدولي اتجاه يركز على أهمية المصالح المشتركة بين الدول، لذلك يمكن القول أن التعاون الدولي هو تكاثف جميع الدول على حل المسائل الدولية ذات الصفة الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والانسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا في العالم وقد جاء هذا المبدأ في سياق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة وفقا للمادة الأولى منه.

وعليه يعرف التعاون الدولي لغة على أنه تبادل العون بين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة تتعدد أوجهه باختلاف الغرض المرجو تحقيقه من العلاقات بين الأطراف المتعاونة.

[1] منيرة مقدر، **التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة**،(مذكرة لنيل شهادة الماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015،ص 36.

ثانيا: تعريف التعاون الدولي اصطلاحا

يعد هذا المصطلح من المفاهيم الصعبة حيث أن هناك اختلاف حول وضع تعريف جامع له وهذا لاتساع المجال الذي قد يشمله وتعدد الصور التي يمكن أن يتخذها هذا التعاون والتي لا يمكن حصرها فضلا عن وسائلها المتجددة التي جعلت ظاهرة التعاون ظاهرة متغيرة ومتطورة بشكل دائم.

وإذا كان جوهر ومفهوم التعاون لا يختلف باختلاف مجالاته فهو دوما يتم بين طرفين أو أكثر يقدم فيه كل طرف ما أمكنه من المساعدة باتفاق مسبق لتحقيق هدف مشترك.

وتختلف أهمية وأهداف التعاون باختلاف نوع التعاون وأطرافه، ولأن الأمن من الحاجات الإنسانية للإنسان وهو ركيزة التنمية والتطور وأنه ما من شك في أن التعاون الأمني من أهم مجالات التعاون الدولي بوجه عام[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من التعاون كما يقول "هاس" أنه:" إذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات و التمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية والبيئات الوطنية".

وبناءا على التعريفات السابقة الذكر، يمكن القول أن التعاون الدولي هو:" تحرك جماعي للأطراف الدولية المعنية به، وهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد وارادة ورغبة وقدرة من الفاعلين الدوليين بشكل جدي ومنسجم يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا

[2] المرجع نفسه، ص 37.

التعاون. ولعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية تضمن تحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف"[3].

ثالثا:المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التعاون الدولي:

لتحديد مفهوم التعاون الدولي لابد من استعراض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التعاون الدولي و التي قد تكون مشتركة في بعض العناصر مع هذا المفهوم و يمكن اختصارها فيما **يلي:**

1/التكامل:

يعرف كارل دويتش"Karl Deutsch " التكامل بأنه الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية و تماثلا في مؤسساتها الاجتماعية و سلوكها الاجتماعي، إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعات من التطور بشكل سلمي أي حالة يحل فيها أفراد مجتمع واحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء الى العنف.

و يعرفه ليون ليندنبيرغ "Leon Lindenderg" بأنه "العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض"[4] .

[3] المرجع نفسه، ص 38.

[4] عبد الله مصباح زايد، **السياسة الدولية**، دار الرواد، بيروت، 2002، ص 167.

2/ الشراكة:

عرفها جون توسكور " هي عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات تتعدد بغرض تحقيق أهداف محددة ليست بالضرورة مشتركة، وهي وسيلة لتقريب سياسات الأطراف بما يسمح لها بالدخول في مسار تكاملي".

فالشراكة مثل ما يعبر عنها مدلولها اللفظي هي نظام مشاركة بين الأطراف في ميادين بهدف الحصول على منافع مشتركة، قد تكون في شكل تعاون سياسي أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية أما خصوصيات هذا المفهوم فتتمثل أساسا في وجود الأجهزة الدائمة والمصالح المشتركة.

3/ الاعتماد المتبادل:

يقصد به بأن العناصر المتبادلة متصلة ببعضها البعض بحيث أنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل في ظرف واحد في مكان واحد فإنه سيؤثر على جميع الفاعلين فهو يشير إلى مجموعة من التفاعلات فيما بين الدول و ذلك على مستوى عال يؤدي إلى ربط الدول فيما بينها بعملية مستمرة للمواءمة الحساسة لتصرفات كل واحدة منها مقيدة في ذلك بالسلوك الاجتماعي والسياسي وكذا التوجيهات الثقافية لسكانها، أما خصوصيات هذا المفهوم قضية الأهداف المشتركة، كما أنه يؤدي إلى خلق مؤسسات دائمة ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية[5].

[5] المرجع نفسه ، ص 168.

4/ الانتشار والتعميم:

يعني تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق التعاون في مجالات أخرى إذ أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن الشعور بالحاجة إلى هذا التعاون، ولكن إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى، هذه النشاطات عند انتشارها ستساهم في توجيه النشاطات الدولية وتدعيم الاتجاه نحو السلام العالمي، إذ أن انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى تمكن هذا التعاون من تجاوز ضرورة التعاون السياسي لإقامة التكامل[6].

المطلب الثاني: نشأة وتطور التعاون الدولي

أولا: ظروف نشأته

تجمع مختلف الدراسات المهتمة بموضوع التعاون الدولي أن مفهوم وسياسة التعاون قد ولدت في ظل ظروف تميزت بتصفية الاستعمار القديم الذي خضعت له معظم الدول المسماة حاليا بالدول النامية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور معطيات الحرب الباردة التي نشأت بين الكتلتين الشرقية والغربية، والتي أعادت ترتيب العلاقات الدولية من جديد، مستعملة في ذلك التعاون كأحد الأساليب لتحقيق أهداف استراتيجية لكل معسكر، ولعل هذه الوضعية هي التي تسببت في حدوث العديد من الانحرافات عن القيم السامية للتعاون.

[6] المرجع نفسه ، ص 168.

ويمكن إيضاح ذلك في العنصرين التاليين:

أولا: إن تصفية الاستعمار تعريفا تتجلى فيغالب الأحيان في فقدان السيطرة السياسية المسلطة من دول المركز على دول المحيط، وغالبا ما ينجر عن ذلك فقدان الامتيازات والمصالح الاقتصادية والتجارية القائمة على نهب الخيرات وثروات المستعمرات القديمة والأمثلة كثيرة على ذلك.

وعليه فالتعاون وفقا لهذا المنظور غالبا ما كان يستند ويحدد من أجل الحفاظ على المواقع الاستراتيجية القديمة، أين تكون سيطرة شركات دول المركز سيدة الموقف، بل الأدهى من ذلك أنه قد يذهب بها الأمر إلى أبعد من ذلك، حيث تتدخل في الأجهزة السياسية بعزل أو تنصيب رؤساء دول كما حصل في "الشيلي" مع شركة "ITT"، وما حدث مؤخرا في "فنزويلا"[7].

ومن هنا نستنتج أن التعاون الدولي في ظل هذه الظروف ما هو إلا تكريس الاستعمار للدول النامية في ثوب جديد.

ثانيا: إن بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث على أكبر قدر من الحلفاء ومراكز نفوذ إقليمية، ودول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها، أو على الأقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة، والتي يعتبر فيها الحياد

[7] غالم جلطي، عبد الله بن منصور ، (**إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي**)، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، جامعة سعد دحلب، البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص –ص 02-03.

تحيزا، وفي خضم هذه المعطيات الدولية دخل حيز التنفيذ في العلاقات الاقتصادية الدولية حجم كبير من التعاون بمختلف أشكاله وأهدافه، غير أنه غالبا ما تم توزيعه بشكل غير متساوي بين الدول المنتمية إلى هذا المعسكر أو ذلك، وهذا يتوقف على درجة الولاء للمعسكر.

وبذلك يمكن القول أن التعاون أصبح يتحدد وفق اختيارات استراتيجية عمقت درجة التبعية في الدول النامية التي كان يملي عليها استراتيجيات ونظريات تنموية مستنبطة من الفكر الاقتصادي الاشتراكي الليبرالي، غالبا ما كانت هذه النماذج التنموية غريبة في أصولها عن الواقع ومتناقضة مع معطيات الدول النامية.

فالسعي إذن وراء تحقيق الأهداف الاستراتيجية بجميع الوسائل المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، أدى بالمعسكرين إلى إهمال إحداث تنمية حقيقية في البلدان النامية، بل قد تعدى الأمر ذلك حيث تم غض البصر في الكثير من الأحيان عن الأنظمة الديكتاتورية وتدعيم النظم العسكرية، بل إن دعاة الديموقراطية الغربية امتنعوا عن تقديم أدنى انتقاد لهذه الأنظمة، وعلى عكس ذلك استمر تقديم الدعم اللازم لها ما دامت هذه الانظمة تخدم مصالحهم، وتتحالف معهم ضد المعسكر المعادي، وبالتوازي مع ذلك فإن المساعدات المالية والتقنية والفنية المقدمة في إطار التعاون غالبا ما كانت تصرف في غير أوجه محلها، بل إن الظاهرة قد نمت لتتعدى إلى انتشار الاختلاس،

والتبذير واستفحال ظاهرة الرشوة. وبهذا فقد التعاون شروطه وأهدافه الأساسية[8].

ثانيا: التعاون الدولي في ظل المعطيات الدولية الجديدة

لقد تميزت العشرية الأخيرة من القرن العشرين بانهيار القطبية الثنائية، وسقوط الاتحاد السوفييتي ساهم في تكريس انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بفرض آليات صناعة الانصياع وتحويلها الى قوة عليا تبسط يدها على العالم، ويظهر ذلك جليا في الواقع الميداني، حيث أحكمت سيطرتها على المصادر الرئيسية للطاقة (النفط) بافتعالها لحرب الخليج الثانية، في ظل هذا التشكيل الجديد للعالم انفردت الولايات المتحدة بسيادتها في كافة المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، وضربت الانتماءات الحضارية الأخرى في المقابل.

في غمرة هذه الأحداث برز مفهوم العولمة لتوحيد القيم والتصورات واختراق الحدود وتقليص السيادة الوطنية، فالمال والتكنولوجيا والقوة أصبحت وسائل لتحقيق بنى إيديولوجية وثقافية موحدة إذنا بميلاد حضارة واحدة للعالم مما يضفي على العولمة صفة النمطية الواحدة والاسلوب الواحد للعالم والنظرة الواحدة للإنسان والحياة وهي نظرة المنتصر السيد الذي يحكم سيطرته على العالم باسمه ولصالحه[9].

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن العولمة والسيادة تبدوان متقابلتين فلا تتحقق إحداهما إلا بإلغاء الأخرى، فدور الدولة القومية أخذ يتضاءل مع العولمة الحديثة، وبالفعل نحن اليوم أمام دولة

[8] المرجع نفسه، ص- ص 03-04.
[9] المرجع نفسه، ص-ص 03-04.

مقيدة في جميع ميادين الحياة، فعلى سبيل المثال السياسة المالية والنقدية والاقتصادية ككل تتأثر بدور وحركة الشركات العابرة للقارات، كذلك تنقل الأموال الكترونيا اصبح يولد أزمات فجائية كما حدث لدول جنوب شرق آسيا التي تتحول بسرعة هائلة إلى نمور من ورق.

إن هذه المخاطرة المحدقة التي أصبحت تهدد وجود الدول منفردة دفع كثيرا من الباحثين والمفكرين والسياسيين إلى تشجيع فتح مجال جديد لتشكيل العالم كرد فعل تجلى في ظهور تكتلات إقليمية، فالاتحاد الأوروبي واليابان يحاولان فرض أنفسهما كأقطاب جديدة بالإضافة إلى ارتسام ملامح جديدة لتشكيل تكتلات جهوية أخرى، والتي يتوقع أن تلعب دورا هاما في تحديد معالم النظام العالمي الجديد، فموقع الظاهرة الاقليمية من النظام أصبح يتميز بأهمية قصوى بفعل هامش التحرك والمبادرة المبنية على الموقع الجماعي، لتلبية احتياجاتها وحل مشاكلها حيث يعجز الموقع الانفرادي لدولة واحدة.

في خضم هذه المعطيات نشأ التعاون متعدد الأطراف بفعل نقلة نوعية تعتمد على التعامل الذي يتم من خلال وبين وعبر المجموعات الإقليمية.

فإذا كان التعاون الدولي اعتمد في السابق على مسألة المساعدات بشكل أساسي، فإن الأوضاع الراهنة تحتم إعطاء الأسبقية لتعاون التجاري والمالي المتعدد الأطراف، والتعاون الإقليمي والمبادرات اللامركزية، وكل هذا يستدعي إعادة بناء مؤسسات حكومية مكلفة بالتعاون والإشراف عليه، إذ أن الأمر لا يتوقف على مدى السلطات والاختصاصات الممنوحة لتكتل الاقليمي بقدر ما يتوقف على

اتجاه إرادة وحرص الدول الأعضاء نحو تدعيم عملية التعاون وترقيتها لتشمل جميع ميادين الحياة (الاقتصادية و الثقافية ...).

في ضوء هذا التحليل وإذا كانت الدول المتقدمة تسعى إلى بناء التكتلات وهي قوية منفردة، فالدول النامية أولى وأجدر بالسعي بكل ما أوتيت من وسائل لإنشاء مثل هذه التكتلات. خاصة إذا علمنا أن الدول النامية بعد ظهور القطبية الأحادية وظهور ترتيبات جديدة لأوضاع العالم أصبحت تواجه مشكلتين رئيسيتين:

1. انخفاض أسعار المواد الأولية أي بقاء أسعار المواد الأولية في مستويات متدنية، علما أن هذه المواد الأولية تعتبر المصدر الرئيسي من المداخيل من العملة الصعبة، لعل العملية أخطر بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث التي لم تتوصل إلى تنويع صادراتها.
2. اتجاه المساعدات العمومية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية نحو الانخفاض لغياب الحافز الإيديولوجي والسياسي[10].

[10] المرجع نفسه، ص-ص05- 07.

المطلب الثالث: شروط وأهداف التعاون الدولي

كل هذه العوامل تدفع بالدول النامية إلى تغيير المنهج التنموي والتعامل مع المعطيات الدولية الجديدة، ولا يخفى على أحد أن التعاون كمبادرات دولية قد تتكيف مع الأوضاع الراهنة، فالدول المتقدمة أصبحت تربط قيامها للتعاون بضرورة توفر الشروط التالية:

أولا: فروع شروط تعاون شمال جنوب

1. تحقيق الديموقراطية التي تضمن التداول على السلطة وتكون أداة للمراقبة الشعبية مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي وتوفير الأمن.
2. احترام حقوق الإنسان وترقيتها بشكل يضمن كرامة الإنسان في جميع ميادين الحياة.
3. إيجاد مؤسسات كفأ تمنح لها صلاحيات واسعة لمراقبة أوجه واستعمالات المال العام الذي غالبا ما يهدر بطرق غير رشيدة.
4. إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى حيث سبق وأن طبقت مجموعة كبيرة من الدول ما يعرف ببرنامج التكييف الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي.
5. فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية.
6. توفير الشروط الضرورية للاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص.

ثانيا: الأهداف الجديدة للتعاون الدولي

1. يحقق التعاون الدولي مصدرا رئيسيا لتعزيز التجارة والاستثمار والكفاءة الاقتصادية من خلال تطوير آليات التنافسية الاقتصادية المتمثلة في توفير منتج ذو جودة عالية وأسعار منخفضة وكميات كبيرة.

2. القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف الاجتماعية الملائمة للعيش الكريم في البلدان النامية[11].

3. محاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء آمنة.

4. القضاء على الأسواق الموازية والاقتصاد الغير رسمي، والمتاجرة في المخدرات وتبييض الأموال.

5. الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث.

استنادا إلى الشروط والأهداف المذكورة سابقا يتضح لنا أن التعاون الدولي لم يعد يقتصر على المساعدات النقدية والمالية فحسب، بل يتعدى إلى المساهمة المباشرة في الحياة الاقتصادية من خلال الاستثمار المباشر الذي يجعل الدول المتقدمة طرفا في عملية تطوير المنتج والخدمة على تقيم المساواة بشكل يضمن التساوي في الحقوق كما أشرنا إليه في تعريف التعاون الدولي ولعله من نافلة القول أن شراكة الأورو متوسطية تندرج في هذا السياق[12].

[11] المرجع نفسه، ص-ص 07 – 09.

[12] المرجع نفسه، ص-ص 11 – 12.

المبحث الثاني: منطلقات النظرية لفهم أسباب التعاون الدولي (الواقعية ، الليبرالية ، الوظيفية ، البنائية)

على الرغم من اعتقاد العديد من الكتاب بأن الصراع –لا التعاون– هو الأبرز في العلاقات الدولية أكثر مما هو سمة العلاقات داخل الدول نفسها[13]، يبدو أن حقيقة الأمر هو أن التعاون والصراع يشكلان طرفي الميزان في العلاقات الدولية؛ أي إن التعاون الدولي جزء رئيسي وأساسي في حقل العلاقات الدولية، وأصبحت أهميته تزداد يوما بعد يوم، في الجوانب النظرية والتطبيقية.

وبما أن التعاون يشكل إحدى المسائل الأساسية والمهمة في نظريات العلاقات الدولية ، فقد اعتبرت دراسة إمكانية التعاون الدولي وتحقيقه، من المهام المستمرة لعلماء ومنظري العلاقات الدولية. حيث يتمحور معظم الجدل الدائر بين مدارس العلاقات الدولية لحد الآن، حول هذه القضية، أي حول كيفية تحقيق التعاون الدولي وشروطه وآلياته وصعوباته والعوامل المؤثرة فيه وآفاقه المستقبلية.

ولحاجتنا الدائمة إلى اختبار جملة من النظريات والأنساق الفكرية لتحليل توجه حقل العلاقات الدولية، حيال الظواهر الدولية، يفضل الباحث التطرق إلى رؤى وكيفية تحليل أهم المدارس الفكرية للعلاقات الدولية حيال التعاون الدولي، وصولا إلى المحاولات الجارية لإيجاد فرضيات عمليه وقابلة للتطبيق بخصوص عملية التعاون الدولي.

[13] جيمس دورتي، رو برت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، ط1،كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ديسمبر 1985م، ص 65.

هناك ثلاث مدارس رئيسة في العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية والبنائية)، التي تناولت التعاون الدولي بالتفصيل، وطورت كيفية معالجتها له، ولحد الآن تجري تطوير رؤيتها بصور مختلفة، وبالتالي "هي المداخل الأكثر تأثيرا في التنظير عن التعاون في حقل العلاقات الدولية"[14].

رغم وجود تيارات متنوعة وعديدة داخل كل مدرسة متطورة من الكلاسيكية إلى الجديدة وما بعدها، فلا يسعنا المجال في الأخذ بكل تفاصيل التحولات النظرية في هذه المدارس، بل نأخذ الرؤية العامة لهذه المدارس ونظرياتها الأساسية حيال التعاون الدولي وكيفية تحقيقه ومعوقاته.

المطلب الأول: المدرسة الواقعية

هناك رؤى مختلفة ضمن المدرسة الواقعية للتعاون الدولي، حيث شهدت هذه المدرسة تطورات عديدة بتغيير الظروف الدولية، فهناك واقعيون تقليديون و واقعيون جدد و وغيرهم، فالواقعيون التقليديون، يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر، تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، وإذا كانت المشاعر الأنانية متأصلة، فالصراع أمر لا مفر منه. هذا هو المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل التعاون فيما بين الدول أقل احتمال.

بالمقابل، تغفل النظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية، الطبيعة البشرية، وتركز على فوضوية النظام الدولي، بل تشكل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي. وحسب الواقعية الجديدة أو البنيوية، لا تشير الفوضى إلى عدم وجود حكومة مركزية عالمية

[14] سمير جسام راضي، **مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية**، ص01.

فحسب، بل تشير أيضا إلى خطر أن تصبح الدولة هدفا لأعمال العنف بسبب عدم وجود سلطة شاملة لمنع ذلك. وطرح الواقعيون أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون صعبا بسبب عدم امكانية تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية. ويمكن أن تقرر الدولة التعاون فقط عندما ترى أنها تصبح بحالة أفضل جراء هذا التعاون، أو على الأقل لا تصبح أسوأ مما كانت عليه قبل التعاون من الدولة الأخرى.

ترى الواقعية الجديدة او البنيوية، أن التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلا، ولكن هذا التعاون له حدود، فهو مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون، مهما كان حجمه، وإن الدول هي أطراف فاعلة ممتلكة لقوى غير متكافئة، وأن الدافع السلوك الدول هو المصلحة الذاتية، فضلا عن ذلك فإن هناك عاملين أساسيين يسهمان في جعل التعاون أمرا صعبة: الأول هو احتمال الغش، والثاني هو الاهتمام الذي تبديه الدول بالمكاسب النسبية"، فبدلا من اهتمام الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من أي دولتين متعاونتين، ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون الآخر. وبسبب استمرار الدول في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تشوبها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه. أي أن الدول هي المعنية في المقام الأول بتحقيق أقصى قدر من المكاسب النسبية في مواجهة الدول الأخرى، بوجه عام مع تحقيق أقصى قدر من أمنها الخاص.

بشكل عام، تجادل الواقعية الجديدة أن هناك حدوداً معينة لهذا التعاون في ظل حالة الفوضى، التي تخاف فيها الدول من التعاون على المدى الطويل، الذي قد يؤدي إلى الفشل في تحقيق مكاسب محتملة، لأن احتمال عدم التعاون أو الانحراف (Defection) من جانب الشركاء يترك الدول بحالة أسوأ بكثير من ذي قبل[15].

ومع أن الواقعية الجديدة او البنيوية ترى سهولة إيجاد مساحات تكون فيها المصالح القومية متجانسة واعتبارها أساسا للتعاون ونقطة انطلاق لبناء مؤسسات دولية، فإنها ترجح عدم إذعان الدول ولجوئها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية، خاصة في السياسات الأمنية[16]. وعلى الرغم من أن الواقعية الجديدة او البنيوية لا تنكر احتمالية التعاون، يبقى هذا التعاون بحاجة إلى توضيح، حيث إنه غامض أكثر من أي شيء غير عادي، لذلك فالواقعيون التقليديون والجدد بحاجة إلى القيام بتوضيح الظروف التي تؤدي إلى التعاون. والمقارنة أبعد مع الواقعيين الهجوميين. الذين ظهروا في التسعينات من القرن الماضي، والذين يعتقدون أن الطبيعة المثيرة للبيئة الدولية واشتباك تفضيلات

[15] المرجع نفسه، ص – ص 02-03.

[16] Steven L. lamy, Contemporary Mainstream Approaches, Neo-raelism and Neo-liberalism, in: John Baylis and Steve Smith (Editors): The Globalization of World Politics: An introduction to International Relations, (Oxford: Oxford University Press, 2001), P 187.

الدول للأهداف وضعا حدود حادة على المدى الذي يمكن فيه تقليل الصراع بواسطة سياسات عملية بديلة[17].

مع كل ذلك، لابد أن نقر بأن النظرة المتشائمة في مسألة التعاون خلال فترة ما بعد الحرب الباردة لم يحظ بتأييد كل الكتاب حتى ضمن المدرسة الواقعية الجديدة. فهناك اعتقاد بين الكثير من الباحثين والسياسيين بأنه ينبغي تعديل أو استبدال وجهة النظر "التقليدية لأصحاب النظرية الواقعية الجديدة العاديين. حيث ظهر خلافا لآراء أولئك الواقعيين الجدد المتشائمين بشأن التعاون الدولي بعد الحرب الباردة- كتاب واقعيون جدد آخرون يطرحون تقييما أكثر تفاؤلا ، فيرى " Charles Glaser"، مثلا أنه "خلافا للحكمة التقليدية، فإن النزعة العامة القوية للخصوم في التنافس ليست نتيجة منطقية حتمية للافتراضات الأساسية للواقعية البنيوية"، وعلى الرغم من قبوله بجزء كبير من تحاليل وافتراضات الواقعية البنيوية، يجادل "Glaser" بأنه يوجد نطاق واسع من الظروف التي يمكن للخصوم أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية، بدلا من السياسات التنافسية، في مثل هذه الظروف سوف تختار الدول التعاون بدلا من المنافسة. وتسمى هذه الفئة من الواقعية بالواقعية المشروطة".

أكثر من ذلك، يجادل الواقعيون الشرطيون بأن الواقعية الجديدة او البنيوية تنطوي على عيوب لثلاثة أسباب رئيسية: فهم يرفضون نزعة المنافسة في النظرية، ولا يقبلون أن الدافع الوحيد للدول هو

[17] Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation, International Security, vol. 24 No. 1 (Summer 1999), p 62.

المكاسب النسبية، ويعتقدون أن تأكيدهم على الغش ينطوي على المبالغة. من هنا يميل "الواقعيون الشرطيون" إلى أن يكونوا أكثر تفاؤلا بشأن التعاون بين الدول من "الواقعيين الجدد" التقليديين[18].

تأسيسا على ما سبق يمكن القول: إن المدرسة الواقعية بصورة عامة، تطغي عليها النظرة التشاؤمية، إلى حد كبير، بشأن التعاون الدولي طويل الأمد؛ حيث إن أسبابا من قبيل رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين، والشكوك المتبادلة، والخوف من الغش والانحراف، والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى، تشكل في رؤيتهم عقبات جدية تعتري عملية التعاون، إلا في حالات تحقيق التعاون ذات الفائدة المؤكدة والقصيرة الأجل لتحقيق أهداف الدولة العليا التي يمكن أن تتغير بتغير الظروف[19].

المطلب الثاني: المدرسة الليبرالية

تتلخص أهم الفرضيات الأساسية لليبرالية الجديدة في أن الأفراد والدول – بناء على العقلانية (التي تنعكس في قدرة الأطراف على ترتيب درجة أفضلياتهم واختيار أحسن أمثليه متاحة) يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي، وأن التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في الوقت نفسه، وهناك دور للفاعلين الآخرين من غير الدول، والدولة ليست مركزيه بسيطة، بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشيا مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية. فضلا عن تركيز الليبرالية الجديدة على السلام الديمقراطي، والمكاسب النسبية في مقابل المكاسب

[18] سمير جسام راضي، المرجع السابق، ص04.
[19] المرجع نفسه، ص 05.

المطلقة. وتؤكد كذلك على قيام الدول تشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي [20].

هذا عدا عن محاولتها تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتصل إلى وضع لبنات للتعاون الدولي على غرار دعم المنظمات و المؤسسات الإقليمية و الدولية التي يتنامى دورها بشكل كبير. عدا ذلك، فقد اعتبر الليبراليون الجدد إقرار الشفافية والوضوح في مسلسل صناعة القرار الخارجي، وتوسيعه ليشمل فاعلون جدد، جملة عوامل يمكن اعتمادها من أجل دمقرطة العلاقات الدولية وتغليب المظاهر التعاونية على المظاهر الصراعية فيها [21].

اتخذت الليبرالية المؤسساتية الجديدة موقف أكثر إيجابية من الواقعية الجديدة نحو التعاون الدولي. هذا الموقف ينبع من حقيقة أن تحليلها يركز أساسا على مصالح الدول في المجالات الاقتصادية والشؤون البيئية، على الرغم من أن الحجج العسكرية والأمنية لم يتم تجاهلها، وبسبب تركيزهم الاقتصادي أكد العلماء الليبراليون الجدد أن الدول ترغب في تحسين مواقعها الفردية بصرف النظر عن الفاعلين الآخرين. فالدول تهتم بتعزيز موقعها، وبمقارنته مع الدول الأخرى. وإذا كانت الدول تركز على تحقيق مكاسب مطلقة، فإن هناك عوامل عديدة تحول دون تحقيق التعاون بين الدول؛ فالدول

---

[20] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**(دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية 2007 ، ص 404.

[21] محمد عصام لعروسي، **العلاقات الدولية شيء من النظرية و آخر من التطبيق**، موقع :الحوار المتمدن،2006 /16/12 ، تم الاطلاع عليها يوم 2022/06/11،على الساعة 19:21، على العنوان الالكتروني // : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543.

تخاف من عدم امتثال الشركاء، ومن تعرضها للخداع، وبالتالي الحصول على مردود منخفض من جهودها التعاونية. وفي هذا السياق، تلعب الأنظمة الدولية دورا مهما، حيث توفر أداة ضرورية التقييم موثوقية المعلومات والتغلب على الخوف من الخداع من جانب الدول الأخرى المشاركة في الترتيبات التعاونية. فالأنظمة الدولية تسمح بتقاسم المعلومات الموثوقة فيما بين الفاعلين، وبالتالي تساعد على تعزيز المصالح الفردية عبر التعاون[22].

تعتبر المدرسة الليبرالية أكثر اهتماما من المدرسة الواقعية بالتعاون الدولي، لذلك يتم تسليط الضوء هنا على كيفية معالجة أهم النظريات الليبرالية الجديدة للتعاون الدولي باختصار.

فحسب "نظرية الاستقرار المهيمن"، فإن التعاون مرتبط ببنية تتسم بالهيمنة (أي نظام يشرف عليه قائد مهيمن) التي تدفع إلى احترام قواعد المنظومة الدولية، وتؤمن تقاسم الخيرات الجماعية، شريطة أن لا يهدد الراكبون المجانيون "free-riders " هذا التقاسم، كما أن المهيمن قادر على تغيير البيئة الدولية لصالحه من خلال تقديمه سلعة أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن.

[22] Lorenzo Valeri, Public–private cooperation and information assurance: A liberal institutionalist approach, Within: Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Op. Cit, p147.

أما نظرية الاعتمادية المتبادلة، فقد اهتمت بالتعاون الدولي وأظهرت أهميته، حيث تناولت إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عند وجود مصالح عامة مشتركة، ولم تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول، أي أنها تفترض مسبقا وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول وتحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون [23].

وقد تم التركيز على الأبعاد التعاونية وعلى التداخل في العلاقات الدولية، وعلى أن زيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر يمكن أن يقود إلى تعزيز حالات السلام وتقليص احتمالات الصراع بينهما من خلال تقوية أواصر التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني والعدالة على المستوى العالمي[24].

إن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي، مثلا، سوف يمنع الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، لكن الاعتمادية المتبادلة والتقسيم الدولي للعمل يولدان الفاعلية وتحصيل الحد الأعلى من الثروة. فحينما يتم نشر شبكات الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، يتم إقامة أسس السلام والتعاون في عالم فوضوي ومنافس، وتتعاون الدول في المنظومة الدولية، لأن هذا التعاون ينتج عنه الفوائد والنمو السريع ، خاصة وإن ثورة المعلومات أدت

[23] Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World PoliticalEconomy, (New Jersey: Princeton University Press,1984), p 06.

[24] عمران عمر علي، **الصراع والتعاون في العلاقات الدولية: الاسهامات النظرية للنقاش بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية الجديدة**، (مجلة العلوم الانسانية جامعة زاخو)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة دهوك، كردستان–العراق، ديسمبر2020م، ص 664.

إلى ازدياد عدد قنوات الاتصال بين المجتمعات إلى حد كبير، كما غيرت أساليب الاعتمادية المتبادلة المكثفة، حيث إنها أدت إلى ازدياد دور الأفراد والمنظمات غير الحكومية والأسواق المالية بشكل يؤثر على أجندة صناع القرار، ليفكروا باتجاه التعاون الدولي في مجالات شتى[25].

تبرز أهمية الاعتمادية المتبادلة كنمط للتعامل وكطريقة للتعاون بين الدول وفي المجالات كافة، وعلى جميع الأصعدة، ذلك لأن عالمنا اليوم تشابكت فيه المصالح وتنوعت فيه الحاجات بصورة متزايدة، كما تتداخل هذه المصالح والحاجات إلى درجة من غير الممكن أن تعيش وحداته بمعزل عن الاعتماد على الآخرين، علما بأن الوحدات الدولية اتسعت في إطارها، بحيث أصبحت تشمل غير الدول، مثل الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية والإقليمية، الحكومية منها وغير الحكومية، والتي تتباين تأثيراتها على الساحة الدولية، خاصة في ظل ثورة الاتصالات التي زودت الدول والوحدات الدولية الأخرى بالوسائل الاتصالية ووفرت الفرصة المناسبة للاعتمادية المتبادلة، وبالتالي مهدت السبيل للتعاون الدولي في كافة المجالات[26].

ولأن التعاون الدولي أصبح ظاهرة دائمة وواسعة الانتشار، ظهر نهج نظري جديد لشرح ذلك، متمثلا بالليبرالية المؤسسية الجديدة، ويكمن تحديها الرئيسي للنهج السائد آنذاك، في ادعائها، بأن الدول مهتمة بتعظيم مكاسبها الخاصة المطلقة، أكثر من مكاسبها النسبية. لقد فتح هذا الادعاء فرصة لدراسة التعاون بصورة مشتركة، تعاون يؤدي الى تجاوز الدول مخاوفها وعدم اليقين.

[25] سمير جسام راضي، المرجع السابق، ص 07.
[26] المرجع نفسه، ص 07.

ترى المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة التي ظهرت مع نهاية سبعينات القرن الماضي وبداية الثمانينات بأن هناك إمكانية لتنمية وتطوير أنماط التعاون الدولي، فيظل تحقيق الوفرة والمساواة والأمن ومصالح أو منافع متبادلة بين الدول اعتمادا على المبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية، هذا مع إقرار هذه المدرسة بفوضوية النظام الدولي على الفعل الدولي الجماعي[27].

"ترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان، أولا يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة العملية التعاون، ثانيا أن يكون التغيير في درجة المأسسة "Institutionalization" يمارس تأثيرا قوية على الدول ".

وعلى الرغم من أن الغش والخداع يبقيان كعائقين أساسيين أمام التعاون، فإن مفتاح حل تلك المشكلة يكمن في المؤسسات ، وخلق أنظمة أو إجراءات خاصة بمراقبة الغش أو تقليل تكاليف نقل المعلومات وتسهيل عقد الصفقات في علاقات الدول البينية المتبادلة ، حيث إن تأسيس مؤسسة يمكن أن يزيد التعاون، كما توفر المؤسسات المعلومات، وتزيد المصداقية وتنشئ نقاط الاتصال، وبالتالي تقلل من عدم اليقين، وتتيح لمبدأ المعاملة بالمثل أن يفعل بشكل أفضل، عبر تقديم معلومات عن تفضيلات الأخرين ونواياهم وسلوكهم. كما تسهل المؤسسات التغيير في استراتيجيات الدول، بحيث يمكن للدول ذات المصالح العقلانية الخاصة مواصلة التعاون بشكل موثوق مع الزمن[28] .

[27] عمران عمر على، المرجع السابق، ص 664.
[28] المرجع نفسه، ص 664.

إن وجود الأنظمة يدل على أن التعاون ممكن بالتأكيد، ضمن حلبة تسودها الفوضى، ذلك لأن الفوضى لا تعيق التعاون، بل تجعل تحقيقه صعباً، وأن الأنظمة القائمة ينبغي أن تستمر حتى في غياب طرف مهيمن.

تظهر أهمية الأنظمة الدولية أيضا كوسيلة داعمة للتعاون بين الدول، في مجال التكاليف والمعاملة بالمثل، لأنها توفر المعلومات حول توقع مشاركة الفاعلين في الحاضر والتزاماتهم المستقبلية لهذه الترتيبات، فالدول تعمل في نهاية المطاف لاتخاذ إجراءات ضد السلوك غير المتعاون الذي قد يعرقل تحقيق المكاسب الفردية، وفي الوقت نفسه، يقيس المنشقون المحتملون أيضا النتائج المترتبة على سلوكهم اللاتعاوني من حيث عدم اشباع تفضيلاتهم ومصالحهم الخاصة .

يمكن معالجة مسألة الغش والخداع والانشقاق من خلال المؤسسات أو الأنظمة بثلاث طرق مختلفة أولا: إيجاد نوع من الالتزام القانوني. ثانيا: خفض نفقات الصفقات بين الدول وتكلفة التفاعلات داخل وبين المسائل المتنازع عليها بما فيها كلفة المخالفات القواعد المتبعة. ثالثا: تقديم الشفافية والمعلومات حول أي مسألة نزاعيه، وأي إجراءات تتخذها الدول. من هنا تقل درجة الخوف والارتياب وعدم اليقين ضمن هذا النظام، مما يؤدي إلى تعاون دولي أكبر.

هنا يتبين أن الاتصال هو السبيل الأفضل لتقارب وجهات نظر الوحدات الدولية والوصول إلى حلول مشتركة والتقليل من الشكوك المتبادلة وخوف بعضها من البعض، خاصة وإن ثورة الاتصالات

تزود الدول، خاصة المتقدمة منها، والوحدات الدولية الأخرى، بالوسائل الكافية للاتصال المباشر والتفاعل والوصول إلى معلومات دقيقة من بعضها عن بعض[29].

ترى الليبرالية المؤسسية الجديدة أن "لعبة معضلة السجين" لا تقتصر على توضيح سبب تثبيط الفوضى للتعاون فحسب، بل تشير أيضا إلى أن الدول تعترف بفوائد التعاون، فلا يمنعها عن الانتقال إلى استراتيجيات تعاونية سوى توقعها بأن الدول الأخرى سوف تتنصل من ذلك، وتظهر معضلة السجين أهمية تحديد آلية تقنع جميع اللاعبين بعدم وجود خطر التنصل ، خاصة وإن العلاقات الدولية في رؤيتهم لا يلزم أن تكون لعبة ذات محصلة صفرية، وكثير من الدول يشعر بالأمان بما فيه الكفاية لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الخاصة بها، بغض النظر عما يؤول للأخرين، وإن تبادل المنافع الناشئة عن التعاون ممكن، لأن الدول ليست مشغولة دائما بالمكاسب النسبية[30].

تجادل الليبرالية الجديدة بأنه في أغلب الأحيان، تعتبر المؤسسات الدولية أدوات قادرة لهذا الغرض، حيث إنها يمكن أن تساعد الدول للتغلب على نزعتها الأنانية عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الأنانية لصالح فوائد أكبر من التعاون الدائم، مثلما هو الحال في "وكالة الطاقة الذرية" و"صندوق النقد الدولي.

الليبيراليون المؤسساتيون بدورهم استمروا في تكييف نظرياتهم. ويعود ذلك من جهة، إلى أن الطرح الجوهري لهذه النظرية فقد الكثير من بريقه، مع مرور الزمن، إذ أن المؤسسات أصبحت ينظر

[29] المرجع نفسه، ص 665.

[30] سمير جسام راضي، المرجع السابق، ص 09.

إليها كعامل مسهل للتعاون، طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول، لكنه أصبح من الواضح الآن أن المؤسسات لا تستطيع فرض سلوكيات معينة على الدول إذا كانت تتنافى مع مصالحها الأنانية[31].

المطلب الثالث: المدرسة الوظيفية

تناولت الوظيفية أبرز تيارات الليبرالية الجديدة التعاون الدولي، وركزت على "أن الوسائل التقنية الحديثة والنمو الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية والبيئية على المستويات الإقليمية سوف تشكل ضغوطا لا تقاوم من أجل التعاون الدولي ، وأن ظهور المنظمات هو تلبية حقيقية لرغبات وظيفية للرأي العام والتكنوقراط على وجه الخصوص، الذين يحبذون السير في اتجاه المسار عبر الوطني، ويرجع الفضل في ذلك إلى ازدهار وسائط الاتصال وسهولة تبادل المعلومات، مما أدى إلى خلق بنية مشتركة تتمثل في المنظمات الدولية التي تتعهد بإنجاز مهام الاتصال والتقارب بين الدول والشعوب ، كما يمكن بناء منظومة سلام من خلال تشجيع أشكال من التعاون الذي يلتف على سيادة الدول. ولخص رائد الوظيفية "D. Mitrany" ذلك في عبارته: "الشكل يتبع الوظيفة"، ويشير إلى أنه لا يمكن قيام التعاون إلا إذا تركز على بعض النشاطات النوعية الوظائف التي يمكن أن تتم في سياق أوسع من الدول.

[31] عمران عمر على، المرجع السابق، ص 665.

* يمكن تلخيص المنهج الوظيفي في تطوير التعاون على الركائز الأساسية الأتية:

أ- التعاون هو الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين في مختلف المجالات.

ب- إن التعاون والتكامل الاقتصادي يؤديان الى الاتفاق السياسي.

ت- إن التعاون عبر المنظمات الوظيفية المتخصصة يؤدي إلى امتداد وتعاقب التعاون في مجالات أخرى، وفقا لمبدأ الانتشار التدريجي[32].

فحسب الوظيفية يجب أن يبدأ التعاون الدولي بالتعاطي مع المشاكل العابرة للحدود كالسيطرة على انتشار الأمراض، حيث توجد إمكانية تطبيق معرفة تقنية متخصصة على أمل أن النجاح في الترتيبات الوظيفية سيؤدي إلى جهود إضافية لإعادة انتاج التجربة ضمن آلية دائمة التوسع ، أي أن توضع السلطة بين أيدي منظمات التعاون الإقليمي، ولكن المشكلة تكمن في أن أكثر الحلول تقنية مازال له مقتضيات سياسية، وأن هذا الحل يستفيد منه مجموعة ويتضرر منه أخرون، ولكن لم يعد من الواجب النظر إلى النظام العالمي على أنه توزيع للسلطة، بل من زاوية الحاجات التي لابد أن يؤدي إشباعها إلى التعاون. ينفذ التعاون تدريجيا إلى قطاعات النشاط الاقتصادي كلها، ويتجاوز المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي من خلال الاعتمادية المتبادلة وتشعباتها المتعددة، حينما تهتم ديناميكية الإدماج بالقضايا التقنية، المسيسة قليلا، فإنها تمتد إلى قطاعات أخرى وتؤدي إلى اعتماد

[32] سمير جسام راضي، المرجع السابق، ص10.

سياسات مشتركة. وعند تماس النخب مع الاندماج فإنها تفقد دوافعها الأنانية لتكتسب ارتكاسات تعاونية[33].

وقد جاءت الوظيفية الجديدة التي ترتبط بشكل خاص ب إرنت هاس"Ernst Hass"الذي اعترف بأن الآلية الوظيفية أسهل على مستوى إقليمي، خصوصا في إطار قيم مشتركة، وعلى عكس ميتراني "Mitrany" اعترف أيضا أنه سيكون من الصعب فصل المسائل التكنولوجية عن المسائل السياسية أو تفادي النزاعات بين الدول إذا كانت مكاسب التعاون غير موزعة بشكل متساو في ما بينها. وبالنتيجة تصبح إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها أن تفرض الاتفاقيات بين الدول وتدعمها أمرا حاسما، ولفعاليتها يجب أن تتمتع ببعض الاستقلالية.

كما استكشف ميتراني "Mitrany" دور المعرفة التوافقية بين النخب في تسهيل التعاون بين الدول، فضلا عن إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها فرض الاتفاقات التي تبرمها الدول وتدعمها، مع تمتعها بشيء من الاستقلالية عن الحكومات الوطنية، ولا يمكن للعملية برمتها أن تنجح إلا إذا قبلت الدول كلا من حكم القانون ومبدأ صنع القرار بالأكثرية.

ترى الوظيفية الجديدة أن التكامل والاندماج يبدأ من مجالات سياسية دنيا أي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن لابد من التسييس التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين سياسية دنيا إلى ميادين سياسية عليا، كقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية والرمزية، ويكون هذا بانتقال الولاء من ولاء للدولة القومية إلى ولاء لهيئات جديدة وهي

[33] المرجع نفسه، ص 11.

المنظمات الإقليمية والمحلية، لنصل إلى انصهار الدول الإقليمية داخل دولة إقليمية واحدة. كما تشدد النظرية الوظيفية الجديدة على دور النقابات والمجتمع المدني ومجموعات المصالح للدفع بالمسار إلى الأمام[34].

بذل الوظيفيون الجدد اهتماما أكبر باليات الانتشار وعوائقه، ودرسوا مسائل مثل التعلم الاجتماعي والتعاون بين النخب السياسية مركزين على أن الوظيفية الجديدة المعروفة باسم "الفدرالية بالتقسيط" تعتمد على مهارة متعهدين سياسيين وخبراء تقنيين لتطبيق معرفة تحظى بالإجماع لحل مشاكل مشتركة .

أما نظرية "السلام الديمقراطي"، ترى أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ، أي أن الحجة البارزة في هذه النظرية هي أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، ذلك لأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة، ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا بنسبة أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية [35].

في ضوء كل ما سبق من النظريات ضمن المدرسة الليبرالية، وبمقارنتها بالمدرسة الواقعية، يتبين أن جميعها تطغي عليها بشكل عام، النزعة التعاونية بشكل يتجاوز بكثير الاتجاهات الواقعية الجديدة،

[34] حياة رويبح، **محاضرات في التعاون الدولي في مجال الطاقة**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019-2020، ص09.

[35] المرجع نفسه، ص 09.

والمدرسة الليبرالية، بشكل عام، لديها تفاؤل بشأن التعاون الدولي، وتحدد آليات مهمة لتسهيل عملية التعاون الدولي، كما توضح جملة عقبات تعتري هذه العملية، ولكن بشكل عام قد تصطدم بعض الأفكار الليبرالية بالواقع، مما يدفعها إلى تكييف أكثر لفرضياتها ونظرياتها مع الواقع، مع ذلك فقد تساهم هذه النظريات في تغيير الواقع الدولي بصورة أو بأخرى، باتجاه ازدياد عمليات التعاون الدولي.

المطلب الرابع: المدرسة البنائية

تركز النظريات البنائية على تأثير الأفكار. وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية – تاريخية، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا سلوكيات تحظى بالقبول. إذا فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحول، وترى أن البيئة الثقافية لا تؤثر فقط في الحوافز التي تجابه سلوك مختلف الدول فحسب، بل هي أيضا تؤثر في طبيعة الدولة نفسها أو هوية الدولة، التي تؤثر على كيفية تعامل الدول مع القضايا الدولية، وفي مقدمتها التعاون الدولي[36].

وفي مقابل مدرستي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تؤكد المدرسة البنائية على أن الفوضى (غياب السلطة المركزية العالمية) لا يعني حتمية الدفع بسلوك الدولة في اتجاه محدد، وأن الفوضى ما هي في نهاية الأمر إلا ما تصنعه الدول منها"، وبالتالي فلا علاقة للتعاون الدولي بغياب السلطة

[36] سعيدة بن فطومة، **التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي**،(مذكرة لنيل شهادة الماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020، ص17.

المركزية بقدر ما هو حالة مرتبطة بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة، ذلك لأن البنائيين يناقشون البنية الدولية على أنها الثقافة مشتركة"، لا على أنها بنية مادية صرفة، ذلك لأن البنية العميقة للمنظومة الدولية تتم صياغتها وتشكيلها بواسطة "الفهم المشترك" الذي يتحكم في العنف المنظم، وليس بتوزيع القدرات المادية الصرفة فقط، كما يرى الواقعيون البنيويون[37].

تقدم البنائية نفسها على أنها نظام للأمن التعاوني حيث تقوم بالتعرف الإيجابي على الآخرين، وتعتبر تحقيق الأمن مسؤولية الجميع، وهذا لا يعتبر اعتمادا على الذات الذي تقول به الواقعية، وذلك لأن الذات هنا، التي تبنى عليها المصالح، هي المجموعة أو الجماعة، وبالتالي فإن المصالح القومية تكون هنا المصالح العالمية، وبالتالي هناك أهداف ومصالح مشتركة وكذلك مخاطر مشتركة تقتضي تحقيقها وجود تعاون دولي.

ترى البنائية إمكانية تحقيق التعاون تحت ظروف الفوضى، وتبدأ بالسؤال عن كيفية فهم الدول لمصالحها في قضية معينة. فكيفية توزيع الهويات والمصالح للدول المعنية (إلى جانب توزيع القوة المادية)، قد يساعد في توضيح ما إذا كان التعاون بينها ممكنا، ما يعني أن التسليم بوجود مصالح مسبقة يعتبر عقبة في طريق بناء نظرية للتعاون وفقا للمدرسة البنائية[38].

إن البنائية لديها رؤى، وبالتالي تأثيرات معينة بخصوص التعاون الدولي، يمكن إيجازها فيما يلي:

[37] حياة رويبح، المرجع السابق، ص 10.

[38] سمير جسام راضي، المرجع السابق، ص 15.

ترى البنائية أن التأثير الثقافي والمؤسسي ينعكس على مكونات بيئة الدول، هنا تقوم المثل بتشكيل مصالح الأمن القومي أو سياساته. وبالنظر إلى المصالح الثابتة، فإن المؤسسات تغير من قيمة تكلفة المعاملات أو المعلومات المطلوبة لسياسة محددة، أو قد تغير المصالح نفسها. ويذكر البنائيون كيف تقتبس الدول معايير ونماذج من منظمات دولية أو دول أخرى، مما يسهل عملية التقارب وبالتالي التعاون الدولي. وتلعب المثل دورا تفسيريا، فهي فهم جماعي ولها أثر في سلوك الفاعلين، وهذا الأثر عميق، فهو يكون هويات الفاعلين ومصالحهم، ولا يقتصر على تنظيم السلوك فقط، كما أن المثل ليست بناء فوقية يقوم على قاعدة مادية، بل هي تساعد في تكوين وتحديد هذه القاعدة، وعليه فإن الوكلاء الدول والهياكل المثل العالمية تتفاعل وتكون بعضها بعضا، وإن الخطاب الفكري السائد في المجتمع الدولي فعلا هو الذي يتحكم لاحقا في السيطرة على أمور عدة، فيعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس السلوكيات ويضع حجر الأساس لموروثات جديدة، ويظهر أهمية المصلحة بجانب الهوية، ولعل الاتجاه البنائي يساعد على تبني ثقافات عالمية واحدة تخدم البشرية وتقود للسلام، عن طريق التعاون الدولي[39].

أوجدت البنائية آلية لتحليل سياسات وسلوك الدول تشترك فيها الدول الصناعية الكبرى والدول النامية. حيث إن تحليل الهويات وأثر الثقافة والفهم الجماعي المشترك في مصالح وأفضليات الدول لا تتطلب بالضرورة حد أدنى من التنمية، أو توفر قدر من التجانس الاقتصادي. وهذا

[39] نسرين الحمداني، **مفاتيح السلام العالمي**، نشرت على العنوان الإلكتروني :
http://www.alrai.com/pages.php?articles_id=25489.

سيتجاوز بنا التقسيم الثنائي السائد في أدبيات التيار الرئيس للعلاقات الدولية: دول ديموقراطية غير ديموقراطية/ كبرى- صغرى/ شمال- جنوب ...الخ، مما يعني أن هنالك إمكانية للتعاون بين الدول بشتى أنواعه ومستوياته؛ ذلك لأن الدول المعاصرة – في رؤية البنائيين- تشترك في قناعات كثيرة حول قواعد اللعبة الدولية ولاعبيها، ومصالح لاعبيها، وحول السلوك العقلاني، كما تعرف الدول الكثير بعضها عن بعض، وأجزاء مهمة من تلك المعرفة مشتركة[40].

فيما يتعلق بمعضلة الأمن المتولدة عن الغموض والشك المتبادل، ترى البنائية أن الغموض ينبغي أن يعامل كمتغير وليس كثابت، فالهويات تحدد المعاني، وبالتالي تقلل الغموض، ومن ثم فإن إمكانية إزالة الشك المتبادل بين الدول تصبح واردا وممكن كتمهيد لعملية التعاون الدولي.

حاولت البنائية إعادة الثقافة والسياسة المحلية للعلاقات الدولية، فهوية الدولة في السياسة العالمية، هي جزئيا نتاج للممارسات الاجتماعية التي تشكل الهوية محليا، ولذا فإن سياسة الهوية المحلية لها أثر مباشر في مصالح الدولة وأفعالها الخارجية، كما أن الاهتمام بالمثل سيمكن من فهم مصالح الفاعلين، وذلك لأنها توضح الطريقة التي من خلالها يربط الفاعلون أفضلياتهم مع خياراتهم السياسية. فالمثل العالمية تهيئ الأوضاع لاتخاذ قرارات، وهي بذلك تساعد في تحديد الخيارات المتاحة. كما أنها توضح الحدود بين مناقشات ومداولات السياسة الخارجية من جهة، وتنفيذ تلك السياسات من جهة ثانية. ونجد في عدد من الحالات أن متخذي القرار يعتقدون أنهم محكومون بمبادئ ومثل وقواعد تشجع أو تمنع أنواع محددة من السلوك. وبتقديمها أسسا للتقويم، فإن القيم الأخلاقية والمثل تسهم في وضع

[40] نفس المرجع.

معيار أخلاقي للحكم على السياسة الخارجية للدول. وتبدو الحاجة ضرورية إلى هذا البعد، خصوصا أن موضوعات قيمية مثل العدالة والحقوق لم تكن مطروحة بشكل واسع، حتى وقت قريب في نظريات العلاقات الدولية[41].

ولكن على الرغم من صحة وأهمية ما تقول به البنائيون عن الأدوار والمعاني الذاتية والثقافة المشتركة، فإن المشكلة الرئيسية تتعلق بفرضية البنائية التي تقول : إن المجتمعات الدولية ذات المعايير والقواعد المشتركة تلعب دورا مهما في دفع الدول باتجاه تعاون أكبر مما يمكن أن تقول به نظريات المدرستين الواقعية والليبرالية. وفي عجلة منهم لتأكيد أهمية الجوانب المجتمعية في المجتمع الدولي المشترك ، تجاهل البنائيون باستمرار التطبيقات العميقة والمهمة للفوضى فيما يتعلق بقدرة هذا المجتمع على التأثير في سلوك الدولة، باتجاه الحذر والخوف والشك من الأطراف الأخرى، وبالتالي الخوف من الدخول في عمليات تعاونية معها.

بتركيز المدرسة البنائية على مفهوم الفوضى كثقافة مشتركة، وعلى تبني الأدوار فيها، وبرفضها للجانب المادي لعنصر القوة تتجاهل التطبيقات المهمة للفوضى، والتي يتحتم على أية نظرية للعلاقات الدولية عدم تجاهلها، وخصوصا شك أو عدم ثقة صناع القرار في نوايا ودوافع الدول الأخرى، بغض النظر عما تبديه هذه الدول من التزام بمعايير المنظومة الدولية، يجب على صناع القرار أن يقلقوا من أن الآخر قد يحاول الخداع والعدول عن القواعد الموجودة أو يتجاهلها في حال تغير

[41] حسن الحاج علي أحمد، **العالم المصنوع**(دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية)، منشور على موقع : http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153358//.

الظروف المادية لصالحه في المستقبل ، ولأن البنائيون لم يحللوا هذه المسألة، فإنهم يقدمون القليل نحو معرفة كيفية اتمام تلطيف حدة الشك وعدم الثقة في نوايا الأخرين في ظل الظروف القاسية للفوضى، لذلك لا تستطيع المدرسة البنائية أن تجيب على أسئلة مهمة، مثل: متى وتحت أية ظروف سوف يكون أو لا يكون للمعايير الذاتية التبادلية تأثير على سلوك الدولة. لذلك – كما يقول الواقعيون – إن البنائية تبدي شيئا من البساطة نحو القوى الحقيقية التي تنتج التعاون أو الصراع بين الدول [42].

تأسيسا على ما سبق، يمكن تلخيص أهم الفرضيات للمدارس الفكرية الثلاث في العلاقات الدولية حول التعاون الدولي، التي توفر رؤى عديدة لاستخلاص بعض الاستنتاجات العامة حول التعاون وتحليل وتفسر سبب حالات من التعاون القائم على القواعد في النظام الدولي، فالواقعية القائمة على القوة تقول إن التعاون هو المفروض، في المقام الأول من قبل الأقوياء، وأحيانا من خلال المؤسسات، وتتصرف الدول بعقلانية التعظيم المنفعة على أساس الاهتمام بالمكاسب النسبية. أما الليبرالية الجديدة، القائمة على المصلحة، تؤكد على أن التعاون هو دالة للمصالح العقلانية، لكن المؤسسات تساعد اللاعبين على الاهتمام بالمكاسب المطلقة، أو المصالح المشتركة. أما النظريات البنائية القائمة على المعرفة، تقول إن المعرفة والمؤسسات تتظافران لخلق تفاهم مشترك للأدوار والهويات التي تشكل السلوك أو تعيق أو تعزز التعاون[43]. هذا ما يوضحه الجدول التالي:

[42] سمير جسام راضي، المرجع السابق، ص 16.

[43] حياة رويبح، المرجع السابق، ص 11.

الجدول رقم (1)

الفرضيات الأساسية للنظريات الثلاث[44]

	الواقعية	**الليبرالية الجديدة**	**البنائية**
المتغير الأساسي	القوة	المصلحة	المعرفة
المؤسساتية	ضعيفة	متوسطة	قوية
النموذج السلوكي	المكاسب النسبية	المكاسب المطلقة	الأدوار

في ضوء كل ما سبق يمكن القول بأنه رغم الالتقاء في بعض النقاط بين هذه المدارس، فإن هناك خلافات جوهرية في الرؤية الفلسفية للتعامل مع الأشياء والوسائل والآليات، مما يعني أن كل مدرسة تنظر بمنظار مختلف إلى القضايا الدولية، ومنها التعاون الدولي، ودوافعه، ووسائل تحقيقه، والتحديات والمعوقات أمامه، ولا يمكن لمدرسة منفردة أن تدعي الإطلاق و الصرامة في استيعاب وإدراك أبعاد التعقيد المميز للسياسة العالمية، ومنها عمليات التعاون الدولي. فنحن إزاء مجموعة كبيرة من الأفكار المتنافسة، ولسنا إزاء تقليد نظري واحد، وهذا التنافس بين النظريات يساعد على معرفة مواطن القوة والضعف فيها، ويثير بالتالي التحويرات اللازم اجرائها عليها[45].

[44] سمير جسام راضي، المرجع السابق، ص 17.

[45] سعيدة بن فطومة، المرجع السابق، ص 18.

فهناك من العلماء من يطرح أنه من خلال الجمع بين الواقعية والبنائية، يمكن تقديم الكثير لدراسة التعاون الدولي، وذلك نظرا لأن النظريات البنائية تعد الأكثر نجاعة وفعالية في تحليل كيفية تغير الهويات والمصالح بمرور الزمن، بحيث ينتج عن ذلك تغير في سلوك الدول، وفي حالات معينة تفجر تحولات غير متوقعة في الشؤون الدولية، وبهذا الخصوص ليست للواقعية شيء كثير لتقدمه في تفسير هذه المواضيع. على الرغم من أن والز "Waltz" يرى أن الواقعية هي الإطار العام الأكثر إلزاما لفهم العلاقات الدولية، لأن الدول مستمرة في إيلاء أهمية كبيرة لتوازن القوى وللقلق بشأن احتمال حدوث نزاع شامل ، إلا أنه مع ذلك يقر بأنها رغم أنها حسب ما تبدو هي حصيلة تجربة وفهم إمبريقي للسياسة لا تفسر كل شيء، فالنظريات الليبرالية تحدد الوسائل التي يمكن للدول استعمالها لتحقيق مصالح مشتركة وتعاون دولي، كما تحدد أهم القوى الاقتصادية التي تساعدنا على فهم سبب اختلاف الدول في خياراتها الأساسية. إذا فإن كلا من هذه المدارس المتنافسة ترصد جوانب مهمة في السياسة العالمية. وسيكون فهمنا قاصرا إذا ما انحصر تفكيرنا على إحدى هذه المدارس، خاصة حيال مسألة التعاون الدولي[46].

إن هذا الجدل العلمي بين المدارس الفكرية للعلاقات الدولية يبين مدى أهمية التعاون الدولي وحاجة العالم اليوم إليه لتحقيق المصالح المشتركة بين الوحدات الدولية ودرء المخاطر العالمية التي تهدد البشرية جمعاء، بل تهدد المعمورة بأكملها، لذلك فإن إيجاد آليات عملية مناسبة لهذه العملية مهمة

[46] سمير جسام راضي، المرجع السابق، ص18.

أساسية للمنظرين في حقل العلاقات الدولية التي تساهم في إيجاد مناخ دولي يصبح فيه التعاون في كافة المجالات من المثل التي يجب أن يقتدي بها على كافة المستويات.

وبصورة عامة، يمكن القول أن تفاؤلية الليبراليين الجدد، مع الأخذ بنظر الاعتبار لرؤى وآليات تفسير البنائيين للواقع الدولي، يمكن أن تشكل أساسا متينا للتعاون الدولي، ذلك مع عدم إهمال تحذيرات الواقعيين من الغموض الذي يحيط بالبيئة الدولية والشك المتبادل والخوف من الانحراف من التعاون، وإن ثورة الاتصالات تشكل وسيلة ناجعة ومهمة للتقليل من هذا الجو وإيجاد وسائل الازمة لتكون الوحدات الدولية على دراية ومعرفة بالبيانات والمعلومات حول شركائها وحتى حول خصومها، مما يسهل عملية تقاربها وتعاونها في مستويات ومجالات عديدة.

نموذج عن التعاون الدولي:

*التعاون الروسي – الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية "نموذجا":

شهدت العلاقات الروسية – الصينية، تاريخ حافل من العداء الأمني، انتهى إلى اشتباكات مسلحة سنة 1969م، وخصومة أيدولوجية على زعامة العالم الاشتراكي، وخلافات تاريخية ترجع إلى التوسع الرومي القيصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي تمثل في اتفاقيات حدودية خسرت الصين من خلالها أراضي شاسعة من أقاليمها. بيد أن الانهيار الكبير للاتحاد السوفياتي ودخول العالم في عصر السلام الأمريكي. باعتبار الولايات المتحدة هي القوى العظمى الوحيدة التي أفرزتها التوازنات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة، جعل العلاقات الروسية – الصينية تهتدي إلى حالة من التطبيع، وإلى سلسلة من التفاهمات توجت بتوقيع اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة سنة 1996م، مبنية على أساس من الثقة والصداقة وعلاقات حسن الجوار بين موسكو-بيكين.

ومن الثابت أن التحديات التي فرضتها الأحادية الأمريكية، خاصة بعد أحداث 11سيبتمبر 2001، والتي تمثلت أساسا في الانفراد بالقرار العالمي، و التدخلات العسكرية الانفرادية، والانتهاكات الصارخة للشرعية الدولية وتعددية الأطراف، فضلا عن التغلغل الأمريكي الأطلسي في الفضاء الأوراسي لتشديد الطوق الاستراتيجي على روسيا والصين، أدت إلى دفع العلاقات الروسية

– الصينية إلى المزيد من التقارب والتعاون لمواجهة التحديات الاستراتيجية المشتركة التي تفرضها الهيمنة الأمريكية[47].

ومن هذا المنطلق، أصبحت الولايات المتحدة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، تتصرف بمنطق الامبراطورية المتغطرسة التي لا تعير أي اهتمام لمصالح وارادات باقي أعضاء المجتمع الدولي. الأمر الذي أدى إلى تراجع القانون الدولي وتقويض الشرعية الدولية بفعل تصاعد السياسات الانفرادية الأمريكية، وبالتالي خرق كل القواعد المعيارية التي أقرها القانون الدولي كمبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول، وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت أمام الأمر الواقع الدول الطامحة إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن لها هامش المناورة على المسرح الدولي، مثل روسيا والصين.

وعليه فإن هذه التحديات المشتركة التي تواجه كل من روسيا والصين، عززت التقارب والتعاون لمواجهة الهيمنة الأمريكية ليس فقط في الفضاء الأوراسي وإنما أيضا على الساحة العالمية[48].

[47] سمير حمياز، **التعاون الروسي – الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية (منظمة شنغهاي أنموذجا)**، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية)، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد9، العدد2، جويلية 2020، ص 158.

[48] نفس المرجع، ص 164.

الفصل الثاني:

النزاع الدولي

المبحث الأول: ماهية النزاع الدولي

لقد ارتبطت ظاهرة النزاع بنظريات شتى، منها نظريات صنع القرار والاتصال والنظم، واعتمدت دراسة هذه الظاهرة على المفاهيم السلوكية، وعلى المناهج الكمية ونظرية المباريات، ثم اتسع المجال إلى تحليلات الماركسية الجديدة والواقعية الجديدة، و أخيرا الإسهامات البنائية والاجتماعية، ومع ذلك لم يكن هناك اتفاق حول تعريف النزاع و أسبابه وتطوره، الأمر الذي جعل غونيدك "P.F.Gonidec" يفترض انه "ليس هناك نظرية مقنعة تستطيع تفسير النزاع الدولي ... وفي النهاية هناك عدة عوامل مرتبطة يصعب عزلها عن بعضها البعض، ودراسة الحالات هي وحدها الكفيلة بتحديد أهمية هذا العامل أو ذاك وتأثيره..."[49].

المطلب الأول: مفهوم النزاع الدولي

أولا: تعريف النزاع الدولي

يقصد بكلمة نزاع عامة وجود تعارض بين ادعاءات أو مصالح تحدث في الحياة العملية من خلال التمسك بوجهات نظر متعارضة، ومحاولة كل طرف ترجيح ادعائه، ومثل هذا الخلاف يتعدى بالتالي الإطار النظري ليدخل الإطار العملي ويصبح مصدرا للتوتر .

أ- **التصور الموضوعي**: النزاع كحالة من التنافس يكون فيها الأطراف على وعي بعدم انسجام المواقف الممكنة، ويحاول فيها كل طرف احتلال موقع لا ينسجم مع الذي يريد احتلاله

[49] فاطمة الزهراء حشاني، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 15.

الطرف الآخر. إن عدم تجانس المواقف يجعل ربح طرف بصورة حتمية مساوي لخسارة الآخر، إذن نكون بصدد ما يعرف بالمحصلة الصفرية .

ب– التصور الذاتي: النزاع يعود إلى إدراك خاطئ لوضعية موضوعية (الانسجام والتكامل في المصالح)، ولكن يتم فهمها باعتبارها حالة عدم انسجام و بالتالي فالنزاع ذاتي بصورة أساسية، أي" إدراك الوضع الموضوعي إدراكا مشوها أو خاطئا"[50].

ويفهم من النزاع الدولي بأنه ذلك النزاع الذي ينشأ بين دولتين أو بوجه عام بين شخصين فأكثر من أشخاص القانون الدولي، ويتضمن وجود مطالبة أو ادعاءات من قبل أحد الأطراف الدولية بخصوص مسالة أو موضوع محدد، وان تتقابل هذه المطالب أو تلك الادعاءات بالرفض أو بادعاءات مقابلة من جانب الطرف الآخر .

كما يقصد بالنزاعات الدولية معظم الحروب الكبيرة التي اندلعت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، بين الدول حول مشاكل حدودية للدول المجاورة، ومشاكل سياسية، وتقسم المنازعات الدولية بصفة عامة إلى منازعات ذات طبيعة قانونية و منازعات ذات طبيعة سياسية .

ويعرف ناصف يوسف حتي النزاع بأنه "نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة، أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم

[50] المرجع نفسه، ص 16.

ومحاولة تغييره"، ويعني هنا أن النزاع يحدث نتيجة تناقض المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يؤدي بأحد الأطراف أو كلها إلى تغيير الوضع القائم [51].

المطلب الثاني: أنواع النزاع الدولي

يمكن إعطاء تصنيفات عديدة للنزاع بحسب العناصر التالية :

- **من حيث الطبيعة:** نزاعات سياسية، اقتصادية، أيديولوجية...
- **من حيث عدد الأطراف:** ثنائية أو متعددة الأطراف (طرف ضد طرف أو مجموعة ضد طرف- دولة ضد دولة أو دولة ضد جماعة).
- **من حيث المدى الجغرافي:** إقليمية (جهوية)، داخلية ودولية.
- **من حيث الخطورة:** نزاع مسلح، نزاع الحوار، نزاع اللعبة.

[51] ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985 ، ص 293 .

المطلب الثالث: تمييز النزاع عن المفاهيم ذات الصلة

1/ **الصراع**:

بشكل عام الصراع هو تعارض واع بين مجموعتين أو أكثر ، تسعى كل واحدة منها لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها متناقضة. الصراع يعبر عن تصارع إرادتين و تضاد مصالحهما و تعارضها، و غالبا ما يكون الصراع معروف الأبعاد و الأطراف و الاتجاهات .

يعرف لويس كوسر الصراع بأنه "تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بخصومهم".

ومفهوم الوعي في هذا التعريف هو الذي يمكننا من التمييز بين الصراع والتنافس، ففي إطار هذا الأخير يتنافس الأفراد فيما بينهم حول مسالة أو هدف معين دون إدراكهم لهذا التنافس أو دون سعي أحدهم إلى عرقلة الطرف الآخر في تحقيق ذلك، أما في طار الصراع فان كل طرف من الأطراف المختلفة يسعى لتدعيم مركزه على حساب مراكز الآخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لأهدافهم وتحييدهم أو حتى تدميرهم.[52]

والصراع قد يكون ماديا (استخدام الوسائل المادية) وقد يكون معنويا (كالصراع الأيديولوجي أو الحضاري)، كما انه قد يكون عنيفا وقد لا يتسم بالعنف أحيانا، قد يكون مستمرا وقد يكون متقطعا لكنه بشكل عام يقترن بطول فترته الزمنية، كما يقترن بتعدد أبعاده مقارنة بالنزاع الذي عادة

[52] جيمس دورتي، رو برت بالستغراف، المرجع السابق، ص140.

ما يشمل جانبا أو جوانب محددة عسكرية، اقتصادية، وسياسية...، و مع ذلك فان الصراع غالبا ما يبقى بعيدا عن اللجوء إلى الوسيلة العسكرية.

2/ التوتر :Tension

التوتر يشير إلى حالة عداء و تخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح ، أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير انه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وجهودا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض .

والتوتر حالة سابق على النزاع، وكثيرا ما رافقت انفجار النزاع، و أسباب التوتر في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع، إلى جانب ذلك فان التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير، قد تكون بدورها عاملا مساعدا على أو رئيسا لحدوث النزاع طالما انه تؤثر على عملية صنع القرار .

3/ الأزمة: Crisis

مجموعة ظروف وأحداث مفاجئة تنطوي على تهديد واضح للوضع القائم، لها انعكاسات هامة على النظام الدولي، توصف أحيانا بأنها "حمى العلاقات الدولية"، و الأزمة هي مرحلة اكثر تقدما من التوتر، وعرفها هيرمان "Herman" [53] بأنها تهديد كبير ومفاجئ ، في وقت قصير.

ويقول آلان فيرغسون أن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وتتميز الأزمة حسب هيرمان "Herman" بثلاث خصائص رئيسة :

[53] ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 183.

1. **المفاجئة:** حيث تحمل طابع المفاجئة لصانع القرار أو حتى للملاحظ البسيط.

2. **التهديد العالي للأهداف:** أي أن الفعل تكون تكلفته كبيرة بالنسبة للطرف الأخر .

3. **ضيق الوقت المتاح للتصرف:** أي أن صاحب القرار لديه اهتمامات أخرى، وليس له الوقت والمعلومات الكافية للتصرف. إلى جانب هذه الصفات، تتميز الأزمة بكثرة الأحداث فيها و قصر مدتها، وإن لم يتم إداراتها بشكل مقبول قد تؤدي إلى حرب .

4/ الحرب :War

الحرب هي أعلى مستوى يمكن أن يبلغه النزاع، حيث يصل الطرفان إلى درجة التصادم العسكري المباشر، باستخدام مختلف أساليب الإكراه المادي. يعرف كيلمان هربرت الحرب بأنها "فعل اجتماعي داخلي من جهة، وبين المجتمعات من جهة ثانية، وتم ممارسته في نطاق دولة واحدة أو في النطاق الدولي ".[54]

أما غاستون بوتول "G. Bouthoul" فيقول:" الحرب هي نضال مسلح و دام بين جماعات منظمة". 55 فالحرب هي عبارة عن نزاع مسلح بين طرفين أو اكثر بهدف فرض توجهات معينة، وهي حسب كارل فون كلاوزو فيتز استمرار للسياسة بوسائل أخرى. وفي التفريق بين الحرب والنزاع هناك رأيين:

[54] دورتي جيمس، روبرت بالستغراف ، المرجع السابق، ص 143.

[55] بوتول غاستون، **هذه هي الحرب**، تر: مروان القنواتي، ط1، منشورات العويدات، القاهرة، 1981، ص 42.

الرأي 1: يقول بأن النزاع المسلح أشمل من الحرب ، لأن قبل الوصول إلى الحرب يمكن أن نمر عبر مراحل متعددة يشملها النزاع ولا تشملها الحرب .

الرأي 2: الحرب أشمل من النزاع كوفا أوسع نطاق وقد تدوم مدة طويلة والنزاع في هذه الحالة ما هو إلا مرحلة أولية قد تسبق هذه الحرب طويلة المدى و هناك من يقول أن الحرب والنزاع تستعملان معاني مختلفة كوصف مظاهر مختلفة (حرب استباقية وليس نزاع استباقي ، كما نقول نزاع حدودي وليس حرب حدودية).

أما الصراع فانه لا يؤدي إلى غلبة أي طرف كما يمكن تحطيم الطرف الأخر دون فرض الإرادة عليه في حين الحرب لها صورة واحدة والصراع له أوجه عدة (تصاعدي تنازلي) حيث يمكن إدارة الصراع والتكيف معه .

وبشكل عام، تدخل مفاهيم التوتر الأزمة والحرب في إطار النزاع، وغالبا ما تكون المراحل المختلفة لتطوره، أما مصطلح الصراع فيطلق في الغالب على التناقضات الأيديولوجية والسياسية والحضارية، ولا يصل في الغالب إلى مستوى الصدام العسكري المباشر فقط في صورة حروب متقطعة أو محدودة.

المبحث الثاني: تحليل النزاع الدولي

النقاش حول مستويات التحليل في حقل العلاقات الدولية يشغل حيزا هاما من الحوار بين الاتجاهات النظرية المختلفة منذ خمسينات القرن الماضي، بالنظر إلى أهمية هذه المسالة في تنظيم الطروحات وتفكيك المسائل المعقدة في العلاقات الدولية ، ومع ذلك، وحتى الآن، ما زال هناك غموض كبير في فهم" المستويات" بسبب عدم التمييز بين مصادر التفسير و أغراض التحليل.

المطلب الأول: مستويات تحليل النزاع الدولي

أولا: مسألة تحديد مستويات التحليل في العلاقات الدولية

مشكلة تحديد مستويات التحليل في العلاقات الدولية تجد جذورها في تعدد الأسباب التي تقف وراء الأحداث في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وهي الأسباب التي تقع في اكثر من مستوى. باري بيزان "Barry Busan" (1995) في رصده لمختلف جوانب المشكلة ، يخبرنا بسهولة وضع بيان لثلاث أسباب كامنة وراء اندلا ع الحرب العالمية الثانية، حالة اللا أمن الفرنسية، الانتقامية الألمانية، الاختلال الحاد في ميكانيزم توازن القوة ،هذه التعددية السببية حسب بيزان لا تقع في مستوى عيني واحد، الأسباب الفرنسية والألمانية ذات نمط عيني واحد، وتتعلق بسلوك وحوافز كل "دولة " ، لكن

اختلال ميكانيزم توازن القوة ،هو خاصية" النظام الدولي" ، وليس الدول، وإذا قلنا أن الحرب كان سببها هتلر، سيكون بذلك مستوى عيني ثالث وهو" الفرد" [56].

مع ذلك مشكلة مستويات التحليل هي حول كيفية تحديد ومعالجة الأشكال العينية المختلفة التي يمكن من خلالها إيجاد مصادر التفسير للظواهر التي تتم ملاحظتها.

ثانيا: الفرد كسبب للنزاع

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من الفكرة التي مفادها أن الإنسان هو السبب الرئيسي لكل أشكال الحروب والنزاعات التي تعرفها البشرية، وهذا بالرجوع إلى طبيعته وسلوكه، فهي تحاول فهم الكل "ظاهرة النزاع الدولي" من خلال الدراسة السيكولوجية لأعضائها.

1- الفلاسفة التقليديون:

أدرك كل من أفلاطون (427-347 ق.م) ، وأرسطو (374-322 ق.م) أن الحروب متأصلة في النفس البشرية و هي نتيجة تغلب الأهواء والميول على العقل وان حلها يبدأ من ضرورة تثقيف الإنسان لتغليب العقل على الأهواء والرغبات.

[56] Barry Buzan, The level of Analysqis Problem in Internatiuonal relations Reconsidered, in Booth and Smith, International Theory Today,Pennesylvania satate university press, 2nd edition, 1997, p p 198-199.

أما اكزينوفون "Xenophon" (354-426- ق.م) فركز على الدور الأساسي الذي تلعبه العواطف على حساب العقل ورأى أن الحرب تهدف إلى انتزاع الإعجاب والتقدير الشخصي من قبل الغير ، وأن الحصول على إعجاب وتقدير الغير هي رغبة متأصلة في الإنسان .[57]

أما سانت أوغسطين "ST.Augstin " (354-413 ق.م) اعتبر أن الأهواء والرغبات تسيطر دائما على العقل وان الإثم متأصل في الإنسان منذ أيام آدم وحواء ، والنزاع هو نتاج عن تركيبة الطبية البشرية التي تتسم بالعجز والقصور في العواطف، ويظهر ذلك في مشاعر من نوع العنف ، حب الانتقام، العداء المستحكم والتوق الشديد للقوة .[58]

فنجد هنا أن أوغسطين يتفق مع أرسطو وأفلاطون في فكرة واحدة مفادها أن الرغبات والأهواء تسيطر على العقل البشري وهي على أساسها تنتج الحروب والنزاعات، كما اعتقد توماس هوبز (1588-1679) أن الحرب مغروسة في طبيعة الإنسان والمجتمعات البشرية، وسببها وجود رغبة عامة لدى الجنس البشري وهي الخلود والرغبة المستمرة في الاستحواذ على القوة .[59]

[57] ناصف يوسف حتى ، المرجع السابق ، ص305 .

[58] المرجع نفسه، ص 306.

[59] ميرل مارسيل ،**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر: حسن نافعة،ط1، دار المستقبل العربى، القاهرة، 1986، ص35.

ويرى أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا بالموت، والعهود أو المواثيق التي لا تضللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان . [60]

لذا أما الفيلسوف سبينوزا "Spinoza" (1632-1677) فتفسيره للعنف يرجع إلى ما يعتبره بالنواقص في الشخصية البشرية، حيث تتغلب الأهواء على العقل في أكثر الأحيان وتحمي المصالح الحقيقية للدول وللأفراد.

من جهة أخرى، عالم اللاهوت الأمريكي "راهولد نايبور" (1892-1971) ينطلق من الفكرة الدينية حول الإنسان الملطخ بالخطيئة الأولى، ولهذا فهو مهيأ للشر، والخطيئة عنده تنبع من القلق الشديد، وهذا القلق الشديد هو الملازم الحتمي لهذا التناقض الظاهري الذي يعيشه الإنسان بين الحرية والتقييد.

ويقول نايور:" إن سعي الإنسان لاغتصاب عرش الله يحتم عليه أن يخضع حيلة الآخرين لإرادته وهكذا يقدم على ظلم حياة الآخرين". وإلى جانب ذلك فان لدى الإنسان إرادة الحياة التي تؤدي به للسعي نحو القوة، وحيث أن إرادة الحياة تتجاوز مجرد ضمان الوجود المادي البقاء فإنه سيسعى لتحقيق أمنه ضد مخاطر الطبيعة والتاريخ عن طريق زيادة قوته الفردية والجماعية .

[60] فاطمة الزهراء حشاني، المرجع السابق، ص 26.

كذلك يعتبر أنه لا يمكن استئصال الإثم والشر من المجتمع نتيجة وجودهما في الطبيعة البشرية، خاصة نتيجة أنانية الإنسان، وبالتالي استحالة السيطرة على الحروب وإلغائها بالوسائل العقلانية، فكل ما يمكن أن يفعله الإنسان هو محاولة تفادي الدخول في النزاعات.

من جهته الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه "Nietsche" (1844-1900) يرى أن الإنسان هو السلطة الأعلى في إدارة شؤونه ، ولا يوجد قانون أو عرف أو شيء آخر يعل قوته ، ويعتبر أن الاضطراب موجود في عقل الإنسان فالقوة تطبع حياته، والأقوى هو الذي يسيطر فلا مكان للسلام أو للعدل في العالم، والوجود الإنساني هو صراع دائم ومتواصل.

ونستخلص من هذا الاتجاه أن النزاعات سببها الإنسان وهي متأصلة في روحه و ناتجة عن رغباته وميولاته الشخصية، إن الأقوياء على شاكلة واحدة جميعا، كما جاء في كتابات مايكل ماندلباوم "Michael Mandelbaum" :" إنهم يتوسعون، إنهم يرسلون جنودهم وسفنهم وعملاءهم المعلنين و السريين إلى الخارج، لأنهم يشنون الحروب، ويحرسون الحدود ويديرون أقاليمها وشعوبها من مختلف اللغات والعادات والعقائد ، بعيدا عن عواصم بلادهم ، إنهم يفرضون النفوذ على الأجانب بطرق مختلفة ، إن الأقوياء يفعلون بغيرهم ما لا يستطيع غيرهم أن يفعلوه بهم."

فمنذ تأكيدات ثوسيديس قبل أكثر من ألفي عام في حوارات ميليان بأن الأقوياء يصنعون كل مل تمكنهم القوة من صنعه، لقد دأب دعاة الواقعية على ترديد التفسير القائل بأن طبيعة الإنسان وما

تمليه الفوضوية في النظام الدولي يؤديان إلى ما اسماه فريدريك الأكبر المبدأ الدائم للحكام : أن يتوسعوا إلى أقصى حد تسمح به قوتهم[61] .

2- النظريات السيكولوجية :

إن مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة النزاع الدولي تعطي للتفسيرات السيكولوجية دورا مهما، فعلماء النفس وعلماء النفس الاجتماعي وعلماء الأحياء والانثربولوجيا يصبون اهتمامهم على سلوك الأفراد، وينتزعون لتفسير السلوك الإنساني على انه نابع من البناء الذاتي للإنسان، حيث يرى أن التوترات في السلوك نتاج لتأزم ذاتي يسقطه على الوضع الاجتماعي الخارجي، ويمكن تحديد التفسير السيكولوجي بناء على الاتجاهات الثلاثة التالية:

أولا: الاتجاه الذي يربط بين الترعة إلى العدوان والطبيعة الإنسانية ويتزعم هذا الطرح كل من سيغموند فرويد "S.Freud " الذي قدم تفسيرا لأسباب النزاع الدولي في نطاق ما اسماه بنزعة الإنسان إلى التدمير ، واعتبر أن أساس هذه النزعة هو غريزة حب التسلط والسيطرة والانتقام عند الإنسان التي لا يجد لها مكانا لتطبيقها، وإرضاء هذه الرغبات إلا عن طريق الحروب والصراعات ، هذا ما ذهب إليه كينيث وولتز حين اعتبر أن النزاعات والحروب تحدث نتيجة الدوافع الأنانية للإنسان بقوله:" الحروب ما هي إلا نتاج الأنانية وسذاجة الإنسان " .وأن ما عدا هذه العوامل فهو ثانوي، ولا يجب أن ينظر إلا من خلال المنظار السيكولوجي .

[61] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 309.

وعليه فإن الإنسان عدواني وأناني بطبعه ، وهذه العدوانية هي سبب لحدوث النزاعات الدولية وهي متأصلة في النفس الإنسانية ، وهذا ما جعل هذا الطرح يتعرض للانتقادات لأنه لا يوجد من يبرهن على عدوانية الإنسان هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حصر أسباب النزاع في الدوافع إلى التسلط وحب السيطرة لا ينطبق على كل النزاعات، ومن يستقرئ التاريخ يجد أن الكثير من القادة لجأ إلى الحرب كونها آخر البدائل المتاحة لديه وهذه لحماية المصالح الوطنية .

ثانيا: الاتجاه الذي يرى أن السلوك العدواني هو نتيجة مترتبة على الإحباط، كما يؤكد ذلك جون دولر "D.Doller" انطلاقا من فرضية مفادها أن العدوان نتيجة حتمية للإحباط ، ويعرف جون دولة الإحباط على انه اضطراب يقع في سلوك الفرد عند عدم تمكنه من تحقيق أهدافه التي سطرها وسعى إليها[62].

والإحباط حسب هذه النظرية يتشكل حينما يبدأ الفرد في تعبئة طاقاته بما يتناسب وما يتطلبه هدفه منها، غير أن هذه الطاقات إذا قوبلت بالفشل فإن الفرد يعبر عنها في شكل عدواني ، ومن هنا فالعدوان يستوجب إدراك الحرمان والذي يفترض أن يهدد شخصية أو حياة الفرد وهذا الشرط الإدراك – يفتح مجالا لأن يتمكن الفرد من كبح عدوانيته بإدراكه ما ينتظره من عقاب.

ومن دعاة هذا الاتجاه أيضا بر كويتز "Berkowitz" الذي اعتبر أن إدراك الإنسان أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديدا يتحول بدوره إلى دوافع للعدوانية، فالحروب الأهلية مثلا تنتج

[62] المرجع نفسه، ص 310.

عن إدراك الأطراف التي تمارس العدوانية أن هناك تفاوتا غير مقبول بينما تتمنى أن يكون لها مثلا(مستوى حياة اقتصادية واجتماعية معينة، درجة من المشاركة السياسية). وبين ما هو قائم ، فبقدر ما يكون الحرمان والإحباط كبير ومستمر بقدر ما تكون إمكانية اللجوء إلى العنف و بالتالي إمكانية نشوء النزاع متوفرة و بقدر ما تكون حدته كبيرة.[63]

حيث يرى كينيث بولدينغ: أن سلوك المؤسسات السياسية المعقدة يحدد من خلال قرارات تتضمن اختيار الوضع الأفضل من بين سلسلة من البدائل، وهذا الاختيار الأفضل في الحقيقة نتيجة لما هو في ذهن صانع القرار، وهذه الصورة نتيجة لكم من المعلومات تلقاها في فترات سابقة .

كما يمكن أن ينتج نزاع عن طريق استمرار الاحتفاظ بفكرة ثابتة عن الأمم الأخرى دون محاولة تغييرها حتى ولو تغيرت هذه الدول، مما يؤدي إلى تكوين المشاعر العدائية والدخول في نزاعات وهذا ما يؤكد مفهوم الصورة المعاكسة "Miroir images" وهذا ما أكده مثال يوري برونفينبرينر عن اعتقاد المواطنين الأمريكيين والسوفييت بصور متعاكسة اتجاه بعضهم البعض.[64]

[63] المرجع نفسه . ص 310.

[64] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف ، المرجع السابق ، ص –ص 216-217.

ثالثا: الدولة كسبب للنزاع

مستوى التحليل الآخر الذي نحن بصدد دراسته يتعلق بالدولة القومية، أو الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وهو المستوى الذي تم في البداية التركيز عليه بشكل مسرف من قبل الباحثين الغربيين، وهو الاتجاه الذي هيمن تقريبا على كل الكتابات و الجامعات الانجلوسكسونية.

1/ المدرسة الواقعية الكلاسيكية:

يركز التيار الواقعي على المصلحة القومية كمستوى تحليل أساسي للعلاقات الدولية، حيث ترى الواقعية في الصراع نتيجة للتضارب بين مصالح الدول، وان مفهوم القوة هو مفهوم الرئيسي في تفسير السلوك الدولي، وان المصطلحات والتعابير القانونية ليست سوى ستارا يختفي وراءه محرك العلاقات الدولية وهو القوة.

و بالنسبة لدعاة الواقعية التقليدية فان الأمة تحدد مصالحها "بلغة القوة"، وفي حين أن هذه العبارة منقولة عن هانس مورغنتو فان لحل أصلا عريقا منذ تأكيدات ثوسيديدس قبل ألفي عام في حوارات ميليان بان الأقوياء يفعلون كل ما تمكنهم القوة من صنعه، وتشير القوة في هذه الصياغات إلى الموارد المادية المتاحة للأمة. [65]

[65] فاطمة الزهراء حشاني، المرجع السابق، ص 29.

ويقول مورغنثو عن ارتباط هذه النظرة بظاهرة النزاع الدولي :" أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبقي أو السلام العالمي، ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كافة الدول لتحقيق مصالحها ... بل على العكس، فهي تفترض صراعا مستمرا، أو تمديدا مستمرا.[66]

نيكولاس سبيكمان يعتقد من جهته أن ما يميز العلاقات الدولية هو النزاع وليس التعاون، وأن العلاقات القائمة بين الجماعات في دولة معينة خلال الأزمات، أو عند انهيار السلطة المركزية تمثل حالة طبيعية للعلاقات بين الدول في النظام الدولي، وان الدول تبقى إما لأنها قوية، أو الان دول أخري تتولى حمايتها، وهذا يقودنا إلى تأكيد عبارة تيلي" Charles Tilly" الشهيرة "الحرب صنعت الدولة، والدولة صنعت الحرب".

جورج كينان "G.F.Kenaan" يركز على الفروقات بين الدول المختلفة كسبب لنشوب النزاعات بينها، فهو يعتقد أن افتقاد التجانس الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، هو الذي يتسبب في اندلاع الحروب.

يفترض غراهام اليسون أن البيروقراطية تصوغ السياسات التي تنفع قدما مصالحها و ميزانياتها وإزاء هذه النزعة للبيروقراطية، فانه يفسر سلطة الدولة في سياستها الخارجية كمحصلة الدفع والجذب فيما بين الهيئات.

[66] روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص 69.

2/المدرسة الماركسية :

ترى الماركسية في البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحرك الأساسي لسلوك الدولة، وتكون السياسة الخارجية بهذا الشكل انعكاسا لمصالح وصراعات الطبقات داخل الدولة، أي أن النزاعات الدولية لا تحد مصدرها إلا في الصراعات الطبقية داخل الدول المعنية، وعلى المستوى الدولي، فالماركسيون يعتبرون أن الرأسمالية هي التي تسببت في الصراعات الدولية، وانه لا يمكن التخلص من هذه الظاهرة إلا بتخلص "البروليتاريا الموحدة" من النظام الرأسمالي.[67]

يدعي لينين أحيان أن الرأسمالية تسبب الاستعمار والحروب، ويحاج في أحيان أخرى بان الرأسمالية تفسر فقط نزعة الأمم إلى الإمبريالية، وأن المنافسة وتوزيع القوة يفسران لماذا تؤدي هذه النزعات إلى الحرب ، فالنمو الهائل للقوة الاقتصادية والعسكرية للدولة يدفعها إلى محاولة الحصول على مكانة أفضل في النظام الدولي ، فكل إضافة جديدة تقريبا إلى صفوف الدول الكبرى تنتهي إلى إثارة عدم الاستقرار العالمي والحرب، فالحرب البولبيو نيزية قبل اكثر من ألفي عام يرجع سببها بكلمات توسيديدس الشهيرة إلى "نمو قوة أثينا والخوف الذي سبب ذلك في إسبرطة، إدوارد هالي كار يصور هذه الحالة "مشكلة التغيير السلمي" بأنها المعضلة المركزية للعلاقات الدولية.

ويعتقد الماركسيون أن الطبقة الحاكمة هي التي تتخذ القرار بالدخول في الحالة النزاع أو الحرب، فالبرجوازية تؤلف القطاع الرئيسي من صناع قرارات السياسة الخارجية في العالم المعاصر، بل أن بقايا

[67] فاطمة الزهراء حشاني، المرجع السابق، ص 30.

الطبقة الأرستقراطية للنظام السابق هم الذين كانوا يملؤون الوظائف العسكرية والدبلوماسية والحكومية الأساسية.[68]

بشكل عام، النظرية الماركسية لا تعتبر النزاع الدولي ظاهرة مستقلة، ولكنها؛ وعلى غرار الظواهر الأخرى كالدين والسياسة والأفكار تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع، وعلى هذا الأساس، فان العلاقات الدولية إنما تعكس دائما الصراع من اجل الثروة، ومن هذا المنظور فإن السياسات الخارجية للدول المصنعة تعكس من جهتها مصالح رأسمالية داخلية تعمل على تمريرها بتسخير دبلوماسية الدولة. [69]

3/ نظرية الاحتياجات الإنسانية :Basic human needs theory

عبارة عن مقاربة "Approach" تحاول فهم الاتيولوجيا التي تقف وراء حدوث و انتشار النزاعات على صعيد المجتمعات المختلفة، من خلال التركيز على وجود حاجات عالمية محددة وجب إشباعها للأفراد والجماعات للوقاية من أو لحل النزاعات المدمرة ، وغالبا ما يتم نسب هذه المقاربة إلى المفكر الأسترالي جون بيرتون "John Burton" مع انه ليس أول من تحدث عنها، ومن أهم روادها، الباحث الاجتماعي ابراهام ماسلو "A.Maslow"، مارشال روزنبيرغ "M.Rosenberg" و مانفريد ماكس نيف "Neef M.Max".

[68] رو برت بالستغراف، المرجع السابق، ص 183.

[69] فاطمة الزهراء حشاني، المرجع السابق، ص 32 .

جون بيرتون يشدد على 08 حاجيات أساسية وجب توفيرها لاستخلاص سلوك عادي للأفراد والجماعات، وتتضمن الاحتياجات الأولية للفرد من اجل العيش والاكتساب وتحقيق الرفاهية، يحاج منظر و هذا المقترب على أن سبب حدوث النزاعات والنزاعات العنيفة هو عدم توفير الاحتياجات القاعدية للإنسان وان العنف يحدث نتيجة إدراك الأفراد أو جماعات معينة أنه لا توجد طريقة أخرى لتلبية مطالبهم ورغباتهم، زكما يوضح روزنبيرغ أن العنف هو التعبير المأساوي عن حاجات الإنسان غير المشبعة، مشددا على أن كل الأفعال المتخذة من قبل الكائن البشري هدفها إشباع حاجاته[70].

غالبا ما يتم ربط الحاجيات الأساسية للإنسان بحاجات العيش ، لكن هذه النظرة تجعلنا نعتبر الإنسان كائن بيولوجي يسعى فقط للبقاء ، بالرغم من أن هناك فعلا نزاعات سببها حاجيات متعلقة بالعيش لكن اغلبها ذات صلة بحاجيات أخرى، مثل الحماية، الهوية، المشاركة، والتعليم ...، لكن رواد هذه النظرية اختلفوا في تحديد سلم الحاجيات وفق شكل هرمي حسب أولويات معينة.

جون بيرتون طبق نظرية الاحتياجات الإنسانية بشكل فعال على النزاعات السياسية والاجتماعية المعاصرة، مبينا كيف أن إهمال الحاجيات الأساسية على الصعيد العالمي يقود الجماعات المختلفة إلى استعمال العنف للمطالبة بحقوقها و تحقيق حاجاتها، جون بيرتون على خلاف ماسلو يعطي الأهمية القصوى للعناصر المتعلقة بالثقافة والتعليم، ومن ابرز الحالات التي طبقت فيها هذه

[70] محمد سمير عياد، **محاضرات في مقياس: تحليل النزاعات الدولية**، قسم العلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 27.

النظرية، هي دراسة بيرتون للنزاع في سريلانكا وسلوك جماعة التاميل (Tamil) الانفصالي في شمال شرقي سريلانكا.

الدراسات التي تركز على المستوى الوطني في تفسير الظواهر الدولية تركز على عمليات صنع القرار، وطبيعة النظم السياسية والبيروقراطيات المختلفة داخلها، جماعات المصالح والجماعات الضاغطة، ويتبع ذلك من اعتقادها أن أي شكل من أشكال الظواهر في العلاقات الدولية كالنزاع و التعاون والتكتل والأحلاف هي في الحقيقة الأمر نتاج لقوى داخل الدولة، بغض النظر عن المتغيرات الدولية، أي بمعن أن منظر و هذا المستوى يأخذون في حساباتهم المستوى الجماعي في الدولة، أي ينظرون إلى الموضوع من زاوية المجتمع والدولة بصدد البحث عن مصادر النزاع[71].

رابعا: النظام الدولي كسبب للنزاع

يرى أصحاب الطرح النظمي أن أهم فاعل في النظام الدولي هو الدولة الأمة Nation State، و مجموع هذه الأخيرة "الوحدات" و التفاعلات الحاصلة بينها يشكل لنا النظام الدولي، الذي هو المستوى الرئيسي لتفسير مختلف الظواهر في العلاقات الدولية.

فالتركيز على مستوى التحليل النظمي يسمح بكشف أشكال التفاعل بين الفاعلين في النظام الدولي، كأنماط تشكيل وفض الأحلاف و التحالفات ، الحفاظ على الاستقرار، الأزمات والحروب وتوازنات القوى ، وهي كلها ظواهر كلية تقع في المستوى فوق الوطن.

[71] فاطمة الزهراء حشاني، المرجع السابق، ص 32.

ينطلق أصحاب الطروحات التي ترتكز على مستوى النظام الدولي في التحليل من حالة الفوضى كمعطى مسبق في النظام الدولي، ويترتب عن ذلك إغفال الاختلافات على مستوى الوحدات وغض النظر عن خصائصها الداخلية ويتبين هذا الطرح بشكل خاص أنصار الاتجاهات الواقعية و اللبرالية ونظرية النظم.

فالواقعية الجديدة تقترح نظرية شاملة للمنظومة الدولية، حيث تنطلق من مستوى النظام الدولي للتحليل، باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم أفعال الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على الأفعال، فالعنصر الوحيد الذي يتمتع بالأهمية عند والتز هو المنظومة أما العوامل الأخرى كالسياسة الداخلية، الدين، وعلم النفس تعتبر مسائل ثانوية، معتقدا أن الوضع الفوضوي للعلاقات الدولية يجبر الدول على اتباع سياسات واقعية . [72]

لقد هاجم والتز النظريات التي تقوم قاعدة تحليلها على مستوى الفرد أو الوحدات، معتبرا إياها نظريات تقليصية أو اختزالية "Reductionist"، وهي النظريات التي تحصر الأسباب على المستوى الفردي أو المستوى الوطني.

والتز يدافع عن منظور منظومي "Systemic" ، أي فهم الأسباب المختلفة للظاهرة الدولية انطلاقا من المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق

[72] المرجع نفسه، ص 33.

مظاهرها الضاغطة والصائغة، اذا فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها، هذه الأخيرة غالبا ما تكون مخرجاتهما جزءا من العلاقة التفاعلية مع بنية النظام الدولي .

تركز الواقعية الجديدة في تحليل النزاعات الدولية على المستوى النظمي على طبيعة النظام الدولي و الفاعلين الأساسيين، وبواعث السلوك التنازعي للدولة في سعيهم لتعظيم المكاسب المتاحة وتقليل المخاطر، أي تحقيق الأهداف المتمثلة أساسا في ضمان الأمن والحفاظ على وجودها وحدات مستقلة في النظام الدولي المتسم بخاصية الفوضى[73].

اللبرالية الجديدة تأخذ أيضا بالدولة كممثل شرعي، وتوافق في الوقت ذاته التصور الواقعي في التأكيد على فوضوية بنية النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الدول كفواعل وحيدة وعقلانية، وتأثير ذلك في حدوث النزاعات على المستوى الدولي، ويركز الاتجاه المثالي على العلاقة بين الحروب الدولية ووجود النظم اللاديمقراطية، أو بين الحروب ووجود عوائق أمام التجارة الحرة بين مختلف الدول كما تؤكده فرضيات اللبرالية التجارية.

الاتجاه المؤسساتي ينطلق أيضا من المستوى الدولي في تفسير سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي، غير أن التفكير المؤسساتي يؤكد على أن وحدات النظام الدولي في سلوكها الخارجي، تسعى دوما لتعظيم مكاسبها معتمدة على مبدأ التعاون بدلا من الاعتماد على الذات، وهي تقدم على ذلك من رأت أن هذا الإجراء يسمح لها بالحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب المطلقة.

[73] يوسف حتي ناصيف ، المرجع السابق، ص 47.

لكن الفوضى حسب النظرة اللبرالية لا تعني بان التعاون بين الوحدات المختلفة غير ممكن، وما يثبت ذلك هو وجود وتوسع النظم الدولية.

أنصار نظرية النظم من جهتهم يركزون على المستوى النظمي في تفسيرهم لمختلف الظواهر الدولية، بما في ذلك الظاهرة التنازعية، لقد اعتبر كابلان أن سلوكيات الدول اتجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية، من عدد الوحدات الأساسية إلى توزيع القوة بينها، فطبيعة النظام حسب كابلان تحدد بدرجة كبيرة سلوكية أطرافه.[74]

أما ماكليلاند فيركز على التفاعل بين الدول بدلا من التركيز على التفاعل بين الدولة و نظمها الفرعية أو دراسة صناعة القرار في السياسة الخارجية، أي أنه يركز على التفاعل الذي يجري خارج نطاق "الصناديق السوداء" بتعبير ايستون، ثم يقوم بتحليل هذه التفاعلات التي تجري بين الدول، أما كابلان فيرى أن التغيرات في النظام هي نتيجة التغيير في نظرة الأطراف إلى أهمية الاستقرار أو المعايير التي تحكم هذا النظام. [75]

كارل دوتش يرى أنه كلما ابتعد النظام عن القطبية الثنائية في اتجاه التعددية، كلما تلاشت فكرة اللجوء إلى الحرب، ويتبين كل من دوتش و سينغر الفكرة التي مفادها أن التحالفات تقلل من حرية أطرافها في التفاعل مع الأطراف غير المنضوية في التحالف، وكلما كان عدد الأطراف غير المنضوين اكثر، كلما كانت إمكانية ازدياد عدد الأعضاء المشاركين في التفاعل في النظام الدولي اكثر، ومع أن

[74] المرجع نفسه، ص 48.

[75] روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص-ص119-120.

التحالف يقلل من حدة ومدى الصراع بين أطرافه، إلا أنه يزيد من حدة ذلك مع الدول خارج الحلف.[76]

وفي حين اعتبر البعض أن نظاما هرميا أو أحادي القطب هو الأكثر سلما ، رأى كتاب آخرون مثل كينيث والتز أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقرار والأقل نزاعات ، ويشير والتز إلى النظام الدولي أثناء فترة الحرب الباردة الذي يتسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى إلا أن اكثر المهتمين بدراسة تطور النظام الدولي أمثال ريتشارد روز كرينس كارل دوتش، ديفيد سينغر ، ومورتن كابلان، اعتبروا أن النظام المتعدد الأقطاب الأكثر سلما من أي بنية دولية أخرى نتيجة مرونة تغيير التحالفات ووجود عدة أقطاب مما يسهل إحداث التوازن المطلوب ويقلل بالتالي من عدد النزاعات.[77]

ويرد كثير من أصحاب مدرسة الواقعية السياسية بحمل مصادر النزاع الدولي إلى المستوى النظمي، ، ويركزون في تفسير السلوكيات الزراعية على مفاهيم استراتيجية كالاختلال في ميزان القوى أو وجود "نزاع قوة" الذي يحدث نتيجة انسحاب قوة كبرى من القيام بدور أساسي سياسي و أمي كانت تقوم به في منطقة معينة أو دولة معينة ، أو وجود موقع جيواستراتيجي هام (دولة، مضيق، بحر)، يشكل نقطة جذب وتنافس عند القوى الدولية والإقليمية مثلا.[78]

[76] المرجع نفسه، ص 133.

[77] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص-ص 322-323.

[78] المرجع نفسه، ص 224.

نؤكد أخيرا أن هذا الاختلاف في تحديد مصدر التفسير الأساسي لفهم الظاهرة الدولية يقودنا لفهم جزئي لمسالة تباين تفسيرات مختلف نظريات العلاقات الدولية لتفسير الظاهرة الدولية و مسالة النزاع بشكل خاص، كما انه يفسر أيضا عدم وجود نظرية كوسموبوليتانية في حقل العلاقات الدولية بشكل عام.

المطلب الثاني: النزاعات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة

من بداية الـ90 إلى نهاية عام 1999، كان هناك 118 نزاع مسلح على الصعيد العالمي في 80 دولة واثنين من الأقاليم السابقة عن وجود دولة، وتسببت في مقتل ما يقارب 06 ملايين فرد، وإذا حاولنا إعاقة النزاع من التصعيد نحو حرب مسلحة، أو على الأقل وضع نهاية لأي نزاع بأسرع ما يمكن، فهذا يقتضي الفهم المناسب للنزاعات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة[79].

سوف نقوم في هذا المبحث بمحاولة فهم النزاعات المسلحة من خلال رصد الوضع العام النزاعات ما بعد نهاية الحرب الباردة في مستوى أول، ثم على ضوء ذلك، سنقوم في مستوى ثان محاولة الوقوف عن ابرز الخصائص التي تتسم بها النزاعات في هذه المرحلة، ونقصد بذلك التحول الكمي والنوعي الذي شكل الميزة الرئيسة لهذه المرحلة.

[79] فاطمة الزهراء حشاني، المرجع السابق، ص 36.

أولا: الوضع العام للنزاعات في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة

تعرف النزاعات الدولية على أنها صدام مسلح مفتوح بين طرفين أو أكثر، تتميز بتصادم مستمر بخصوص مواطن الخلاف حول القوة بشان الحكومة أو إقليم معين (موضوع الخلاف)، ومن بين النزاعات المسلحة ال118 التي حدثت خلال الفترة ما بين (1990-1999)، فقط 10 منها يمكن تحديدها بدقة كنزاعات ما بين الدول.

رغم أنه غالبا ما تكون هذه النزاعات هي التي تهيمن على العناوين الرئيسية، وتشكل نظرة الرأي العام حول الكيفية التي تحدث كما الحروب المعاصرة، لكن اليوم النزاعات بين الدول تشكل نسبة ضئيلة من نزاعات فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، 05 من بين هذه النزاعات ال10 تدخل في إطار "حروب الاستقلال" على الرغم من أن المتمردين في اغلب الحروب المعاصرة يعرفون نزاعهم بهذه العبارات، وفي المقابل فان وجود اكثر من 100 نزاع مسلح على المستوى الداخلي في معظمها، أو هي حصريا تقع في نطاق داخلي[80].

والى جانب هذا التقسيم الثنائي، هناك نزاعان لا يمكن إدماجهما بشكل تعسفي في التصنيف السابق، الأول يتعلق كليا بشان إثيوبي داخلي، لكن ساحته كانت في الصومال، أما النزاع الثاني فيتعلق بالحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطي (DRC) ما بين 1998-2000، وهذا الأخير يعد صنفا قائما بذاته، وربما يمكن أن ينظر إليه بشكل افضل كنزاع عابر للحدود، وفي جانب آخر

[80] المرجع نفسه، ص37.

كحرب أهلية حول بقاء كابيلا "L.Kabila" في السلطة، وفي الجانب المقابل حرب دولية بين القوى الإقليمية،انغولا، تشاد، ناميبيا، السودان، وزيمبابوي المتحالفة مع كابيلا، في حين رواندا وأوغندا تحارب ضد هؤلاء، ثم ضد بعضهم البعض عام 2000.[81]

ثانيا: خصائص النزاعات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة

الميزة الأساس للنزاعات المسلحة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، هي طغيان النزاعات داخل الدولة، سواء نزاعات الدولة الخاصة أو النزاعات الداخلية المدولة أو العابرة للحدود، هذا في مقابل تراجع النزاعات بين الأطراف الدولية.

1/ انحسار النزاعات بين الدول:Inter-states conflicts

في دراسة صادرة عام 1999، توصل بيتر والستين ومارغريتا سولنبير"P.Wallesteen " و "M.Sollenberg" إلى أنه يمكن تصنيف 06 نزاعات من مجموع 103 نزاع مسلح في الفترة ما بين 1989-1997 كنزاعات بين الدول، أي أن النزاعات بين الأطراف المعرفة في إطار دول ذات سيادة لا تمثل سوى نسبة تقارب 05 % من مجموع النزاعات المسلحة في الفترة ذاتها، وهو يختلف إلى حد بعيد عن المنطق العام للنزاعات الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة.[82]

[81] المرجع نفسه، ص 37.

[82] Kristian Skrede Gleditsch, International Dimensions Of Civil War , Paper prepared for the Annual Meeting of the International Studies Association in New Orleans, LA ;March 2002. P 03.

انحسار النزاعات بين الدول هي نتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ونتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية ذات الصلة بموضوع النزاع، والتي سادت فترة ما قبل وأثناء الحرب الباردة.

بانتهاء الحرب الباردة لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية، إذ اصبح هناك فاعلين دوليين من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، وشبكات الإجرام والمخدرات، والحركات العرقية والدينية، والجماعات والإرهابية، دفعت جميعها بتحول نوعي في طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية، إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة كما كان في السابق.

من ناحية أخرى عادة ما يتم النظر إلى هذه المرحلة باعتبارها فاتحة عهد جديد يسوده السلام والتعاون بدل الحروب والنزاعات، دراسة حديثة لبروس روسات و جون أونيل " P.Russett و"J.Oneal" تؤكد أن الاعتماد المتبادل بين الدول في النواحي الاقتصادية يؤدي إلى تقليص من احتمال قيام حروب بينها، لان النزاع يترتب عنه تكاليف اقتصادية باهضة .[83]

2/ تصاعد حدة النزاعات ضمن الدولتين intra-states conflict :

بنهاية الحرب الباردة تصاعدت حدة النزاعات الداخلية بشكل غير مسبوق، وهي النزاعات التي يقف وراءها في الغالب التمايز بين العرقيات المشكلة داخل هذه الدول، وبلغت النزاعات الاثنية

[83] 06. , P Cit Op.

مستويات خطيرة من التصعيد، مع أن حدتها خفت بشكل ملموس منذ 1997، وهي الفترة التي دخلت فيها النزاعات التي حدثت في المعسكر الاشتراكي سابقا مرحلة الترويض.

في سنة 1995 إحدى الإحصائيات وجدت أن هناك 35 نزاع داخليا كان أحد أطرافها على الأقل جماعة عرقية , وكانت المادة الخام لهذه النزاعات الانتشار خارج الحدود , فانهيار الاتحاد السوفييتي أدى لخلق 15 دولة متعددة الإثنيات بأزيد من 143 مليون فرد , والتوتر بين الجماعات الاثنية تحول إلى انفجار عنيف في العديد من هذه الدول المستقلة حديثا , بما في ذلك أذربيجان , جورجيا , مولدوفا و طاجيكستان .

أما في إفريقيا فالوضع كان اكثر سوءا، و كما تؤكد إحدى الإحصائيات أن واحدة من بين كل أربع دول إفريقية طالتها الحرب خلال السنوات العشر الأخيرة فمن بين 42 دولة إفريقية جنوب الصحراء انخرطت 13 منها في حروب أهلية أو أرسلت قواتها إلى مناطق نزاع محاورة، إما دفاعا عن مصالحها أو لزيادة نفوذها الإقليمي أو حتى هربا من مشاكل داخلية .

هل هناك تنامي للنزاعات الإثنية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة؟

هناك اليوم اهتمام ملفت للانتباه ينصب حول وصف الصراعات الإثنية والأهلية كظاهرة جديدة أضحت وبشكل مفاجئ أكثر خطورة، العديد مكن الكتاب يؤكدون على أن ما بعد الحداثة (فرايدمان Fried Man) ، أو الأشكال الجديدة من العولمة الاقتصادية والثقافية هي التي سببت

تنامي التجزءات الإثنية عبر كل أجزاء العالم، مشروع أقليات في خطر 2002، تقدم المعطيات الامبريقية التالية حول مقومات النزاع الاثني في العالم.[84]

1. بين 1965 و 1996، كان هناك 239 حرب، إسقاط النظم القائمة، وعمليات التطهير العرقي، وفي معظمها كانت النزاعات ما بين الاثنيات Inter-Ethnic الدوافع المسببة لها.

2. بين 1980 و 1996، 60 أقلية عرقية ودينية متمايزة كانت ضحية لحروب وعمليات إبادة إثنو سياسية.

3. في نهاية التسعينات: كان هناك 275 جماعة في 116 دولة، تمثل تقريبا1/5 من سكان العالم، تعيش في خطر كما يلي:

أ- ضغط عنيف من حكوماتها الوطنية.

ب- تمهيد لتمرد مفتوح ضد الحكومة الوطنية التي يراقبها ممثلين عن جماعات إثنية أخرى.

ج- ارتباط مباشر في عمل جماعي عنيف ضد جماعة أخرى.

4.في مستهل القرن 21: 1/4% من سكان أمريكا اللاتينية والكرابيب، و1/3 من سكان إفريقيا

[84] Wilma A. Dunaway, Ethnic conflict in the modern world-system ; The dialectics of counter-hegemonic - resistance in an age of transition, journal of world-systems research. ix. 1. winter 2003. P- P 3-5.

والشرق الأوسط كانت في خطر الصراعات الإثنية المفتوحة[85].

وبالرغم من التراجع الكبير في حجم النزاعات الداخلية ذات الطابع الاثني منذ 1997، إلا أنها مازالت تستقطب الحيز الأعظم من اهتمامات الدوائر الأكاديمية المختلفة، وبشكل اكثر تحديدا ما يتعلق بإدارة النزاع أو الوقاية منه، وتدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية، هذا المعطي الجديد انعكس بشكل مباشر على نمط التفكير في العلاقات الدولية، التي أصبحت اكثر اهتماما بالعوامل الثقافية والدينية، حاولت الاتجاهات النظرية الاستجابة لهذا التحول من خلال أطر نظرية جديدة.

[85] Ibid. p 05.

نموذج عن النزاع الدولي:

النزاع الأمريكي – الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي (نموذجا):

تعتبر منطقة بحر الصين الجنوبي ذات أهمية كبيرة سواء للدول المطلة عليه أو بقية الدول الأخرى التي لها مصالح تجارية تمر عبره على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل منه مجالا حيويا تسعى الصين التي ارتبط بها اسم هذا البحر إلى زيادة هيمنتها وتمركزها فيه، لما له من أهمية في تأمين أمنها البحري وتوطين نفوذها فيه، الأمر الذي جعل جيوسياسية هذه المنطقة تحظى بأهمية بالغة في المنظور الصيني، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة وان جُسد بشكل أكبر في بدايات القرن الواحد والعشرين، ثم بعدها مع مجيئ الرئيس الصيني الحالي" شي جين بينغ " Xi Jinping "واطلاقه المبادرة الاقتصادية عملاقة الحزام والطريق"، ونظرا لكون هذا البحر يقع في مجال ذا أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي لاحتوائه على موانئ ومضائق هامة لا تمر خطوط التجارة الدولية إلا خلاله الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية واستدراكا لمخافة ضياع مصالحها ونفوذها في هذه المنطقة، تدخل في نزاعات مع الصين من أجل الهيمنة فيها وضمان مع الصين من أجل الهيمنة فيها وضمان عدم خضوعها لقوة مهيمنة واحدة[86].

[86] شريفة كلاع، **النزاع الأمريكي– الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي**، (مجلة الفكر القانوني والسياسي)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 02.

1-حالة النزاع والتصعيد الأمريكي – الصيني للسيطرة في بحر الصين الجنوبي

يمثل بحر الصين الجنوبي منطقة مصالح حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالمدلول الأمريكي للمصالح الحيوية والذي يعني عدم سماح الولايات المتحدة الأمريكية بتعريض هذه المصالح لأي تهديد مباشر من جانب أي طرف دولي آخر، و استخدام كافة الوسائل لمنع حدوث مثل هذا التهديد، بما في ذلك إمكانية التدخل العسكري الأمريكي المباشر للقضاء على مصادر التهديد، وقد حرصت الاستراتيجية الأمريكية على تأكيد ضرورة منع أي تحالف في هذه المنطقة يكون موجها ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها.

وقد أدركت الصين ذلك وعملت من خلال تحركاتها الدبلوماسية في نطاق القارة الآسيوية ككل مع التركيز على منطقة جنوب شرق آسيا، على التأكيد بأن إقامة علاقات تعاون مع أية دولة في المنطقة ليست ضد طرف آخر وليست على حساب مصالح طرف آخر، ومن ناحية أخرى ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن تحالفاتها مع الدول الآسيوية التقليدية التي نشأت حتى نهاية الحرب الباردة مازالت تعد عاملا حاسما في تحقيق التوازن الإقليمي في المنطقة ولردع الصين عن التحول إلى قوة مهيمنة، ففيما يخص التحالفات العسكرية في المنطقة فثمة موقف صيني معلن عناصره الأساسية هي :عدم قبول الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، والدعوة الصريحة إلى إلغاء كل التحالفات، والتأكيد على أن هذه التحالفات ضد السلام والأمن لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة.

ولقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال بعض بؤر التوتر محل النزاع بين الصين وجيرانها بهدف إحباط السعي الصيني لاكتساب دور إقليمي، وقد برز ذلك بشكل واضح في استغلالها لقضية أرخبيل" سبراتلي "الغني بالبترول في بحر الصين الجنوبي، والذي يقع على بعد 200 كم داخل المياه الإقليمية للفلبين تتنازع ستة دول على أرخبيل سبراتلي وباراسيل والممرات البحرية الاستراتيجية، الصين وفيتنام والفلبين وتايوان وماليزيا وبروناي فبينما ترى الصين أن بحر الصين الجنوبي بحيرة صينية مطالبة من الولايات المتحدة الأمريكية عدم التدخل في هذا النزاع، فإن هذه الأخيرة تؤكد بأنها ستكون طرف في هذا النزاع على اعتبار أن لها مصالح استراتيجية في الحفاظ على أمن الممرات المائية في المنطقة، مبدية رغبتها في عدم سيطرة الصين على الممرات البحرية الدولية في هذه المناطق بما يمثل تهديدا للحركة التجارية الأمريكية في آسيا[87].

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بجيوسياسية منطقة المحيط الهادي ومنطقة جنوب شرق آسيا تحديدا، قد جعلت الرئيس الأمريكي السابق" باراك أوباما "يعمد إلى إجراء تغيير على السياسة الخارجية الأمريكية حسب ما احتوته وثيقة الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة لسنة ( ) 2012 SDR، إذ أعلن على أنه" من الضروري إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي 18 "، وذلك بعد أن أطلق خلال شهر نوفمبر 2010 خطابا أثناء زيارته لليابان، ثم لاحقا في الاجتماع غير الرسمي الثامن عشر لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ(آبيك)، حيث أكد على أنه في القرن الواحد والعشرين، سيكون أمن وازدهار الشعب الأمريكي مرتبط بشكل لا

[87] المرجع نفسه، ص- ص 07-08.

ينفصم بأمن و ازدهار آسيا، وعلى أمريكا أن تستعيد لواء القيادة من جديد في آسيا"، وفي شهر جوان 2020 تم إقرار استراتيجية" إعادة التوازن في آسيا والمحيط الهادئ"، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا التوجه إلى خلق الشراكة عبر المحيط الهادي، والى ترسيخ مستدام من خلال إقامة نظام تحالف استراتيجي ومنطقة للتبادل الحر مع اليابان، كوريا الجنوبية، تايلاند، الفلبين، أستراليا نيوزيلندا، ماليزيا، فيتنام وبروناي، اعتبارا من أن هذه الدول ستصبح من أكبر الأسواق الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين، إذا ما تم ربطها بأعضاء منظمة التبادل الحر الأمريكي الشمالي، المكسيك وكندا، حيث يهدف كل هذا الارتكاز الدبلوماسي والاقتصادي والاستراتيجي الأمريكي إلى الحد من القوة الصينية في مجالها الجيو – سياسي المباشر[88].

إن أهمية منطقة بحر الصين الجنوبي قد جعلت الصين والولايات المتحدة الأمريكية تدخلان في نزاعات وتصادمات من أجل الهيمنة على هذا المجال الجيو– استراتيجي الهام، والعمل على عدم سيطرة طرف واحد عليه بما يهدد مصالح الآخر، ومما سبق ذكره يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

*سوف تصبح منطقة جنوب شرق آسيا في السنوات القادمة مجالا للتصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، نظرا للصعود الصيني في النظام الدولي مقابل تراجع الهيمنة الأمريكية والتي بدت بشكل واضح فترة الرئيس السابق" دونالد ترامب"، ومحاولة الإدارة الجديدة بقيادة" جو بايدن" تدارك الأمر وانتهاج نفس نهج سلفه" باراك أوباما "من خلال العودة إلى استراتيجية" الاتجاه شرقا "

[88] نفسه، ص 09.

أي منطقة آسيا والمحيط الهادي من أجل محاصرة الصين التي أثبتت مكانتها الدولية خلال أزمة جائحة كورونا.

*إن احتمالات الصراع العسكري الفعلي بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها مع الصين، تعتبر احتمالات بعيدة الوقوع خوفا من عودة أعمال القرصنة البحرية وعمليات تهريب المخدرات في البحار، والتي قد خلقت مشكلة معقدة لمختلف الدول المطلة على المحيط الهندي وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

* إن مشروع طريق الحرير البحري الذي أطلقه الرئيس الصيني" شي جين بينغ "أثناء زيارته إلى الدول المجاورة للصين في جنوب شرق آسيا خلال شهر أكتوبر 2013 ، يهدف إلى تحقيق أهم الأهداف الصينية والمتمثلة في حماية أمنها البحري، والى إقامة تعاون أعمق مع دول منطقة جنوب شرق آسيا ككل وفقا لمبدأ "السلام، التناسق والإثراء"[89] .[90]

[89] نفسه، ص 18.

[90]

خاتمة

بعد هذه الدراسة لموضوع التعاون والنزاع في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة على ضوء المقاربات النظرية الكبرى ،و التي كان التركيز فيها على الإسهامات و الاستبصارات التي تزودنا بها مختلف الاتجاهات التنظيرية في حقل العلاقات الدولية خلصنا الى انه ينظر الكثير الى النزاعات على انها ظاهرة اجتماعية شملت الانسانية منذ القدم، ووجدت في المجتمعات البدائية و استمرت عبر القرون و حتى ظهور المدينة و نضوج العقل البشري الذي يميز بين الخير و الشر ،و هي مازالت لحد الان وسيلة تلجا اليها الدول في عالمنا المتمدن لتحقيق اهدافها المختلفة تماما. كما كان الحال قبل تنظيم المجتمع الدولي ووضع القوانين التي تحكم العلاقات الدولية، ومن جهة اخرى يشكل التعاون الدولي احدى المسائل الاساسية و المهمة في حقل العلاقات الدولية، ان اهتمام العلاقات الدولية كمادة علمية اكاديمية تقوم على دراسة الجوانب النظرية للعلاقات الدولية، و التي تتضمن العديد من التيارات الفكرية المتنوعة التي قسمت حسب اهتمام كل مجموعة من التيارات الفكرية الى ثلاث مدارس مختلفة تميزت كل واحدة من هذه المدارس بمناقشة مفهوم التعاون الدولي من خلال استخدامها متغيرات متنوعة، ركزت المدرسة الواقعية على اعتبار الدولة هي الوحدة الاساسية و الوحيدة التي تقوم بالتعاون الدولي، المدرسة الليبرالية اكدت على اعتبار الدولة و المؤسسات الدولية الوحدات السياسية التي تقوم بالتعاون الدولي ،لكنها ركزت في مناقشتها لمفهوم التعاون الدولي على اهمية المؤسسات الدولية كأساس لاستمرار التعاون الدولي، اما عن المدرسة البنائية فهي تتفق مع المدرسة الواقعية في كون الدولة هي الاساس في التعاون الدولي ، غير انها اضافت لها اهمية متغيرات اخرى مؤثرة في اداء الدولة مثل الهوية و القيم الاجتماعية و غيرها من المتغيرات الاخرى.

و اخيرا يدور جدل علمي كبير في هذه المدارس حول اهمية التعاون الدولي و حاجة العالم اليه لتحقيق المصالح المشتركة بين الوحدات الدولية من اجل ايجاد مناخ دولي يصبح التعاون فيه في كافة المجالات من القيم العليا التي يجب ان يقتدي بها على كافة المستويات.

على الرغم من اعتقاد العديد من الكتاب بان النزاع هو الابرز في العلاقات الدولية اكثر مما هو سمة العلاقات داخل الدول نفسها ،يبدو ان حقيقة الامر هو ان التعاون و النزاع يشكلان طرفي

الميزان في العلاقات الدولية اي ان التعاون الدولي و النزاع هما جزء اساسي و رئيسي في حقل العلاقات الدولية، في الجوانب النظرية و التطبيقية.

وباختصار ما يمكن تأكيده في النهاية هو الاهمية البحثية في موضوع جدلية التعاون و النزاع فيما يخص المواضيع التعاون و النزاعات الدولية المعاصرة ،اضافة الى تعدد ابعاد النزاعات في عالم مضطرب بشكل متزايد .و غياب نظرية عامة في الحقل ، كلها عوامل تشجع على بحث اشمل في هذا الموضوع بالاستعانة بالعناصر التحليلية المتوفرة حاليا.

هذه هي النتائج التي احسب انها مهمة ، مع اعترافي بوجود نقائص ، غير ان املي الوحيد ان تكون لي بعض الآراء الصائبة ، و ان يتم اثراء هذا البحث من قبل باحثين اخرين.

ملخص الدراسة

لقد قمنا بهذه الدراسة لموضوع جدلية التعاون و النزاع الدولي في العلاقات الدولية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، على ضوء المقاربة النظرية الكبرى ، و التي كان التركيز فيها على الاسهامات و الاستبصارات التي تزودنا بها مختلف الاتجاهات التنظيرية في حقل العلاقات الدولية، بدءا بأهم النظريات التقليدية ،الواقعية، الليبرالية ، الماركسية .وصولا الى اهم النظريات المندرجة ضمن اطر التحليل المؤسساتي البنائي، و ما بعد البنائي ممثلة في البنائية، تبينت لنا العديد من الحقائق و تأكدت لنا العديد من الفرضيات التي وجب الوقوف عندها الان:

اولا: كل من الاتجاهات النظرية المهمة في حقل العلاقات الدولية ترصد موضوع التعاون و النزاع الدولي انطلاقا من زوايا تحليلية معينة، ووفقا اتصور محدد سلفا.

ثانيا: بقدر ما مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة انعطاف و تحول على المستوى السياسي، فإنها كانت ايضا على المستوى الاكاديمي ،و ان كانت ابرز الانعكاسات السياسية و الاستراتيجية لنهاية الحرب الباردة هي تشكل معالم نظام دولي جديد تتزعمه الولايات المتحدة ، فان تداعيات هذا الحدث على المستوى التنظيري للعلاقات الدولية برزت على مستويين :

– التحول في وحدات العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد الاساسي بسبب ظهور عدد جديد و متزايد من الوحدات .

– التحول في موضوع العلاقات الدولية حيث بروز المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على حساب المتغيرات السياسية و الفكرية.

Résumé de l'étude:

Nous avons étudié dans ce thème, la dialectique de la coopération, et le conflit mondial dans les relations internationales en période post – goure froide, selon l'approche de la grande théorie.

L'accent a été mis sur les contributions, et les perspectives qui nous ont été fournies par des tendances théoriques dans la sémantique des relations internationales, commençant par les théories traditionnelles ; réalisme, libéralisme, marxisme…..aux nouvelles théories qui s'inscrivent dans le cadre de l'analyse des forme.

Institutionnelles structurelles, et de cette au constructivisme.

De ce fait, on a pu déduire, ensemble de règles et hypothèses sur lesquelles, nous devons envisager:

1- toutes les tendances théoriques importantes dans le domaine de la relation internationale s'intéressent au thème de la coopération, et du conflit mondial, sous divers angles, et selon des idées préconçues.

2-autre que la fin de la goure froide a marqué un tournant décisif sur le plan politique, autant qu'elle l'a marqué, aussi plus sur le plan académique, mais les vraies conséquences politiques et stratégiques, de cette fin de guerre froide, se caractérisent dans le façonnage des repères d'une nouveau.

Ordre mondial conduit par les états –unis, et dont les répercussions théoriques sur les relations.

Internationales sont comme suit:

1-changement dans les règles de relations internationales, ou l'état n'est plus le seul acteur à cause de l'apparition de nouvelles règles.

2-changement dans les relations internationales elle- même, ou l'émergence de variables économiques et sociales au détriment des variables politiques et culturelles.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

01/ الكتب:

02/ المجلات:

03/ المحاضرات:

1) حتي يوسف ناصف، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1985.

1) حمياز سمير، **التعاون الروسي– الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية (منظمة شنغهاي أنموذجا)**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.

2) دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة عبد الحي وليد، كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت،ط1، ديسمبر 1985.

1) راضي جسام سمير، **مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية**.

2) روبيح حياة، **محاضرات في التعاون الدولي في مجال الطاقة**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019-2020.

3) زايد مصباح عبد الله، **السياسة الدولية**، دار الرواد، بيروت، لبنان، 2002.

2) عمران عمر علي، **الصراع والتعاون في العلاقات الدولية: الاسهامات النظرية للنقاش بين والواقعية الجديدة وبين الليبيرالية الجديدة**، مجلة العلوم الانسانية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة دهوك، كردستان، العراق، ديسمبر 2020.

3) عياد سمير محمد، **محاضرات في مقياس: تحليل النزاعات الدولية**، قسم العلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.

4) غاستون بوتول، **هذه هي الحرب**، ترجمة القنواتي مروان، منشورات العويدات، القاهرة، مصر، ط1، 1981.

5) فرج محمد أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007.

3) كلاع شريفة، **النزاع الأمريكي– الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، (مجلة الفكر القانوني والسياسي)**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، المجلد 05، العدد 02، 2021.

6) مارسيل ميرل، **سوسولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة نافعة حسن، دار المستقبل العربي، القاهرة ، مصر، ط1، 1986.

04/ الرسائل الجامعية:

1) بن فطومة سعيدة، **التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020.

2) حشاني فاطمة الزهراء، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

3) مقدر منيرة، **التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

05/ المواقع الالكترونية:

1) أحمد علي حسن الحاج، **العالم المصنوع**(دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية)، منشور على موقع :
http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153358//.

2) الحمداني نسرين، **مفاتيح السلام العالمي**، نشرت على العنوان الإلكتروني:
http://www.alrai.com/pages.php?articles_id=25489.

3) لعروسي محمد عصام، **العلاقات الدولية شيء من النظرية و آخر من التطبيق**، موقع: الحوار المتمدن،2006 /16/12 ، تم الاطلاع عليها يوم 2022/06/11،على الساعة 19:21، على العنوان الالكتروني :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1) A. Dunaway, Wilma, **Ethnic conflict in the modern world-system** ; The dialectics of counter-hegemonic - resistance in an age of transition, journal of world-systems research. ix. 1. winter 2003.
2) Buzan Barry, **The level of Analysqis Problem in Internatiuonal relations Reconsidered**, in Booth and Smith, International Theory Today, Pennesylvania satate university press, 2nd edition, 1997.
3) O. Keohane Robert, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy**, (New Jersey: Princeton University Press,1984).
4) Jervis Robert, Realism, **Neoliberalism, and Cooperation**, **International Security**, vol. 24 No. 1 (Summer 1999).
5) L. lamy Steven: **Contemporary Mainstream Approaches, Neo-raelism and Neo-liberalism**, in: John Baylis and Steve Smith (Editors): The Globalization of World Politics: An introduction to International Relations,(Oxford: Oxford University Press, 2001).
6) Valeri Lorenzo**, Public–private cooperation and information assurance**: A liberal institutionalist approach, Within: Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Op. Cit.
7) O. Keohane Robert, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy**, (New Jersey: Princeton University Press,1984.
8) Skrede Gleditsch Kristian, **International Dimensions Of Civil War , Paper prepared for the Annual Meeting of the International**, Studies Association in New Orleans, LA ;March 2002.